الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ١٨

الثلاثاء ، ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١

الساعة ١٥/١٥

نيويورك

المحتويات

الصفحة

البند ٩ من جدول الأعمال :

المناقشة العامة (تابع)

خطاب السيد بري (الصومال) ٤٦١

خطاب السيد تالبويس (نيوزيلندا) ٤٦٥

خطاب السيد ريتشارد (مدغشقر) ٤٦٩

خطاب السيد اينغ ساري (كمبوتشيا الديمقراطية) ٤٧٤

خطاب السيد الصباح (الكويت) ٤٨٠

خطاب السيد فرح (دجيبوتي) ٤٨٤

خطاب السيد بول (فيجي) ٤٨٨

الرئيس : السيد عصمت ط . **كتّاني** (العراق)

أثناء غياب الرئيس ، تولى الرئاسة السيد ثونبورغ (السويد) نائب الرئيس .

البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد بري** (الصومال) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : السيد الرئيس ، باسم وفد الصومال أتوجه بالتهنئة المخلصة إلى السيد كتاني لانتخابه ، الذي أستحقه ، لرئاسة الجمعية العامة . إن عمله المتميز والطويل كدبلوماسي يؤهله تماماً لقيادة أعمال هذه الدورة .

٢ - كذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لسلفه السيد رودیغر فون فیخمار ، من جمهورية ألمانيا الاتحادية ، عن تقديرنا للكفاءة والاخلاص والحنكة التي أبداها في توجيهه لأعمال الدورة الخامسة والثلاثين .

٣ - إن قبول الدولتين حديثتي الاستقلال ، وهما بليز وجمهورية فانواتو ، ضمن أسرة الأمم ، يعد مناسبة سعيدة حقاً . ويتوجه وفدي بتهنئته إلى كلا الدولتين شعباً وحكومة ، ويتمنى لهما كل النجاح والمستقبل السعيد .

٤ - قبل أن أتحدث عن بعض القضايا الجوهرية المدرجة على جدول أعمال الجمعية ، أود أن أشيد إشادة خاصة بالأمين العام لجهوده التي لا تكل تعزيزاً للسلم والتفاهم الدوليين . لقد تميز بالطاقة والحيوية اللتين اتسم بهما عمله ، وباهتمام نشط بمشاغل الأمم كبيرها وصغيرها .

٥ - ونحن نستعرض الأحداث العالمية الحالية ، يسترعي نظرنا المناخ الدولي المتدهور ، الذي يتبعه التدخل المسلح المستمر ، والصراعات بين الدول ، والتقلبات الاقتصادية والسياسية وسوء الموقف الدولي للاجئين . إن مثل هذا التطور يهدد ، بشكل مباشر ، الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، ويمثل تحدياً خطيراً لهذه الهيئة العالمية . واليوم ، نحن نعيش في عالم مزعج ، يسمح فيه للخلافات بين الدول أن تتصاعد بسرعة وبشكل خطير . وهو عالم تتنافس فيه الكتلتان المتعارضتان من أجل السيطرة على العالم . إن هدفهما هو أن يخضعا الآخرين لمصالحهما الاستراتيجية ، وأن يفرضا إرادتيهما ومخططاتهما للهيمنة على الدول الأخرى . كذلك ، نحن نعيش في عالم نجد فيه أن الفجوة بين الغني والفقير تتسع دوماً ، وبالتالي تمنع الدول الفقيرة من تحقيق طموحاتها بالنسبة لتوفير السلم والأمن ، اللذين يمكن أن يحققا لهذه الدول إمكانية استغلال مواردها الطبيعية وتعزيز التقدم الصناعي والاجتماعي وتنمية بلدانها . إننا نعيش في عالم نجد فيه أن الموقف والفلسفة والأخلاقيات تتسم بما ذكرت .

٦ - إن موقفاً مأساوياً وخطيراً يسود القرن الافريقي . إن معظم حقوق الانسان الأساسية للشعوب يطؤها الآخرون بالأقدام ،

Digitized by UNOG Library

باستخدام القوة العسكرية الوحشية . ومن خلال التسلح الهائل ، الذي يتجاوز متطلبات الدفاع العادي للدولة المستفيدة من زاوية الكم ومستوى التطور ، مقترناً بوجود قوات أجنبية هناك ، استطاعت دولة عظمى أن تفرض إرادتها على الدول والشعوب في المنطقة ، مغتصبة بذلك حق هذه البلاد في أن تسيطر على مصائرها . إن الصراعات المحلية ، التي كان يمكن أن تحسم على نحو ودي بين الدول والشعوب المعنية ، تم تصعيدها عمداً من أجل إجهاض هذه الإمكانية . وبدلاً من ذلك ، فإنهم يسمحون بالتدخل العسكري الأجنبي المباشر وزيادة حدة التوتر والمواجهات الخطيرة . إن آثار مثل هذه الحالة الخطيرة للغاية ، من زاوية السلم والأمن الدوليين وعلى الصعيدين الاقليمي والقاري .

٧ - ومن خلال قسوة ووحشية عشوائية لم يسبق لها مثيل ، يجري ذبح مجموعات كاملة من السكان ، مع تدمير ممتلكاتها وأساليب عيشها ، في محاولة يائسة للإبادة الكاملة . إن الملايين من اللاجئين الذين طردوا بالقوة ، رجالاً ونساء وأطفالاً ، يعيشون في مخيمات في المنطقة ، وهذا من الآثار المحزنة لهذه السياسة الوحشية ، وهو يضيف بعداً خطيراً آخر إلى الموقف الانساني المأساوي في القرن الافريقي .

٨ - وفي معظم مناطق المشكلات حول العالم ، حيث نجد الإنكار المنتظم لحقوق الانسان الأساسية ، نجد أيضاً ، وبغير استثناء ، انتهاكات خطيرة وإساءة استخدام لهذه الحقوق ذاتها وهذا في الواقع هو ما تدور حوله الأزمة كلها في القرن الافريقي . وفي مواجهة هذه التجاوزات غير الشرعية والتي لا تحتمل من الناحية الأخلاقية ، فإن المسؤولية تقع على المنظمة بأن تؤدي واجبها الدولي بما يتفق مع التزاماتها الأدبية والقانونية والانسانية ، بأن تدعو إلى الانسحاب الفوري لجميع القوى التدخلية الأجنبية من المنطقة ، وأن تؤكد من جديد حق كل الشعوب والقوميات في الممارسة الحرة وغير المقيدة لحقها في تقرير المصير .

٩ - إن حكومة جمهورية الصومال الديمقراطية تود السلم والاستقرار والهدوء في المنطقة ، ولقد قامت بالفعل بجهود حقيقية هامة تلمساً لهذا الهدف . وينبع ذلك من إيمان حكومتي الراسخ بأن مصالح الشعب ورخاءه في المنطقة لا تكمن في تكريس الصراعات والمواجهة ، بل الأخرى أنها تكمن في الالتزام المشترك بالمهمة الأسمى وأقصد بها التنمية الوطنية والتعاون الاقليمي . وبهذه الروح فإن وفد بلادي يشعر بأن المشكلات المعقدة والمتشابكة للقرن الافريقي ، تتطلب حلاً سياسياً شاملاً يمكن أن يعيد السلم والاستقرار إلى المنطقة و يسمح بعودة اللاجئين إلى أماكنهم آمنين وعلى أساس اختياري .

١٠ - وقد أعلن رئيس بلادي السيد محمد سياد بري ما يلي :

''نحن على قناعة بأنه إذا ما توفرت الشجاعة الكافية وحسن النية والتفاهم فيما بين الدول والحكومات في المنطقة ، فإن هدف السلم هذا سوف يتحقق . إن وقف الأعمال العسكرية بين الدول والصراع فيما بينها وانسحاب القوات الأجنبية من المنطقة واظهار الاستعداد الحقيقي للتوصل إلى تسوية تفاوضية واحترام الحقوق الأساسية للانسان والاعتراف بها ، هي بعض القضايا الأساسية المطروحة والتي تهتم بها الصومال واثيوبيا وحركات التحرير المعنية ، والتي يمكن بشأنها أن تدخل في مفاوضات مثمرة سعياً وراء حل عادل ودائم وودي لصراعها .''

١١ - ومن سوء الحظ أن الطرف الرئيسي الآخر في الصراع وهو اثيوبيا ، بدلاً من أن يستجيب على نحو سليم لهذه اللفتة الإيجابية المخلصة للتعاون وحسن النية التي أبدتها حكومة بلادي ، اختار أن يواصل حتى الآن و بعجرفة سياسته العدوانية القائمة على الصراع والمواجهة مهدداً بذلك السلم والأمن الاقليمي والدولي .

١٢ - ومن أهم المشكلات الصعبة والخطيرة في القارة الافريقية مشكلة اللاجئين الذين يزيد عددهم عن خمسة ملايين والذين سعوا إلى الحصول على مأمن عبر حدود الدول الافريقية ، معرضين في كثير من الأحيان أرواحهم للخطر ومؤثرين تأثيراً خطيراً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول المضيفة . وفي معظم الحالات ، فإنهم يضطرون إلى ذلك دون خطأ من جانبهم ، ولكن نتيجة لكوارث من صنع الانسان أو لكوارث طبيعية أو لكليهما . ولقد أصبح أولئك اللاجئون مسؤولية لا يمكن الا أن نتحملها بمساعدة خارجية .

١٣ - إن حكومة بلادي تشعر بالإرتياح إذ تجد وعياً دولياً متزايداً بحجم مشكلة اللاجئين في افريقيا . إن المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة للاجئين في افريقيا والذي عقد في جنيف في نيسان/ أبريل الماضي من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، كان وسيلة قيمة نرحب بها للحصول على تعهدات بالمساعدة ونشر المعلومات عن هذه القضية الانسانية .

١٤ - ومع ذلك ، لا بد وأن أؤكد أن المشكلة لا تزال مستمرة دون تخفيف لحدتها بل أنها قد أصبحت أكثر خطورة في بعض

Digitized by UNOG Library

المجالات والمناطق . إن مساعدات سخية قد تقدمت بها حكومات فردية وبصفة خاصة الدول المانحة التقليدية وكذا منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، ومع ذلك فإن الاستجابة الدولية لا تزال تقصر عن تحقيق ما هو مطلوب .

١٥ - وبطبيعة الحال فإنه من المعروف جيداً أن الصومال ، وهي من أقل بلدان العالم نمواً ، تواجه أخطر مشكلة لاجئين في افريقيا . ولا يزال صحيحاً أن مواردنا التي لا تكاد تكفي سكاننا بالكاد ، قد تم تعريضها لضغط شديد يضر بالنسيج الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمعنا وبلادنا . إن مساعدة الغوث الدولية للاجئين ، لا تكاد تصل إلا إلى سطح المشكلات الهائلة والمعقدة التي نعالجها ونواجهها منذ ١٩٧٨ .

١٦ - وبطبيعة الحال ، فإن الحلول الجوهرية لمشكلة اللاجئين في الصومال ، كما هو الحال في دول أخرى كثيرة ، تعتمد على عوامل سياسية ربما أكثر من اعتمادها على عوامل اقتصادية . وفي هذا السياق ، فقد رحبت حكومة بلادي بقرار الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين الذي ينص على بحث مسألة التعاون الدولي لتجنب مزيد من تدفق اللاجئين وإدانته القوية للسياسات والممارسات المسؤولة أساساً عن الهجرة الجماعية لهؤلاء المشردين **[القرار ٣٥/١٢٤]** .

١٧ - وإذا نظرنا إلى المستقبل فلا بد لنا من أن نلاحظ أن اللاجئين لا يحتمل أن يسعوا إلى إعادة توطين اختياري إلا إذ أمكنهم أن يعودوا إلى أحوال الأمن واحترام حقوق الانسان الأساسية غير القابلة للتصرف . وتأمل حكومة بلادي أملاً عميقاً في أن مثل هذه الأحوال سوف يجري إقرارها وأن اللاجئين سوف يكون في مقدورهم أن يعودوا إلى ديارهم في ظل ضمانات إقليمية ودولية لرخائهم وأمنهم .

١٨ - وبينما تحدثت عن حاجة الصومال إلى مساعدات إضافية ، فإنه يتحتم عليّ أن أؤكد حقيقة أنه من الصعب أن نتخيل ما كان يمكن أن يكون عليه الموقف في بلادي في السنوات الثلاث الماضية في مواجهة موقف اللاجئين والجفاف الذي وصل إلى حد الكارثة ، لو لم يكن في مقدورنا أن نعتمد على الاهتمام والمساعدة النشطة لعدد من الدول الأعضاء في المنظمة والوكالات الحكومية وغير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية التطوعية التي نعرب لها جميعاً عن عرفاننا وتقديرنا .

١٩ - ومن أهم ما يشغل العقول والقلوب في افريقيا ، خيبة أملنا العميقة لأن ناميبيا لا تزال تخضع لاحتلال جنوب افريقيا القمعي وغير المشروع . إننا نشعر بالقنوط وخيبة الأمل لأن نظام بريتوريا الغادر قد سُمح له بأن يضيع ثلاث سنوات من المفاوضات الشاقة ، وأن يقضي على المناهج البناءة لمثلي شعب ناميبيا . إن ممارسة حق النقض من جانب دول الغرب في مجلس الأمن ، عندما حاول أن يفرض عقوبات على جنوب افريقيا ، قد أكدت إيمان نظام بريتوريا بأنه يستطيع أن يواصل تحدي الأمم المتحدة في حصانة .

٢٠ - إن حكومتي تشعر بمزيد من القلق نتيجة للتردد الواضح من جانب الدول الغربية فيما يتعلق بالتزامها إزاء قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . إن هذا القرار الذي اعتمده مجلس الأمن بالاجماع ، لا يزال هو الاطار السليم والقانوني لتسوية مشكلة ناميبيا . إننا نأمل في أن الدول الغربية سوف تتغلب على ترددها المبدئي وتعترف بالحاجة إلى إعداد منهج جديد أكثر حزماً لتنفيذ استقلال ناميبيا في إطار الخطوط المرشدة التي تم اعتمادها من قبل .

٢١ - إن حكومة بلادي لا تزال ملتزمة التزاماً قوياً بتأييدها للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية **[سوابو]** وهي تسعى إلى تحقيق نفس تلك الحقوق الاجتماعية والسياسية التي حصل عليها الغرب منذ فترة طويلة من خلال الثورات والنضال المسلح .

٢٢ - إن النجاحات التي تحققت حتى الآن في تحرير الجنوب الأفريقي ، قد تحققت أولاً وقبل كل شيء بإرادة وتضحيات الشعب المقهور ذاته ، الذي حاول أن يحقق الحرية بكل الطرق المتاحة . ومع ذلك ، فإن الأمم المتحدة قدمت دعماً هاماً لهذا النضال بممارسة ضغوط أدبية واقتصادية وسياسية على جنوب افريقيا . إن هذه الضغوط لا يجب سحبها الآن . لا يجب أن تبدو جنوب افريقيا وكأنها تكافأ على تشددها إزاء ناميبيا وأعمال العدوان العسكري البربري التي ترتكبها ضد الدول المجاورة ، وتطبيقها المستمر لسياستها العنصرية البغيضة .

٢٣ - ولا تزال مسألة الشرق الأوسط من القضايا التي تسبب قلقاً دولياً عميقاً . وتعرب حكومتي عن أسفها العميق للتدهور المستمر في المنطقة حيث تصاعد عدوان اسرائيل إلى ذرى جديدة من العدوان العسكري .

٢٤ - ونحن نتساءل أين تنتهي عجرفة اسرائيل ، وإننا نعجب أيضاً إلى أي مدى يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل موقفها

Digitized by UNOG Library

الذي يقوم على أنها غير مسؤولة عن أي عمل ترتكبه ، مهما أحتقرت القانون الدولي وسيادة الدول وحقوق الانسان ومدى خطورة ذلك بالنسبة لسلم العالم وأمنه .

٢٥ - إن التدمير المدبر للمفاعل النووي العراقي ، الذي كان يعمل في ظل ضمانات أمن دولية ، يعتبر عملاً من أعمال العجرفة الرهيبة من جانب دولة رفضت أن تكون طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية **[قرار الجمعية العامة ٢٣٧٣ (د - ٢٢) ، المرفق]** ، وهي كما يعلم الجميع ، تستخدم أساليب مريبة تماماً لتطوير قدراتها النووية . ومع ذلك فإن اسرائيل لا تزال ملتزمة في تحد كبير بطريقها غير المسؤول ، وهو طريق لا يؤدي إلا إلى استمرار الصراع وإراقة الدماء . إن عدم جدوى مجرد الإدانة من جانب مجلس الأمن قد اتضح مراراً وتكراراً في الماضي وبصفة خاصة في الفترة الأخيرة . ويجب أن يكون واضحاً أن اسرائيل سوف تواصل احتلالها غير المشروع وضمها للأراضي العربية وحرمانها للحقوق الفلسطينية وإنكارها لها ما دامت تشعر بأنها محمية من الإجراءات العقابية المتاحة بموجب الميثاق . وتأمل حكومتي أن يعمل أولئك المهتمون بشكل مباشر بهذا الموضوع بشكل موضوعي وأمين بحثاً عن الأسباب الحقيقية للاضطراب في الشرق الأوسط من أجل تحقيق السلم والاستقرار الدوليين في المنطقة من خلال التزام قاطع بحق الشعب الفلسطيني في وجود مستقل في وطنه وانسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة وإعادة القدس الشريف إلى السيادة العربية .

٢٦ - ولا تزال الأزمات والصراعات في مختلف مناطق العالم تنشأ عن طريق التدخل الأجنبي والاحتلال العسكري وإنكار حق تقرير المصير والاستقلال وكلها تتعارض مع المبادىء الأساسية للميثاق .

٢٧ - وتشعر حكومتي بالأسف العميق للموقف الراهن في أفغانستان والناجم عن تدخل عسكري من جانب دولة عظمى في شؤون دولة غير منحازة من دول العالم الثالث ، بما يتعارض والقانون الدولي والأخلاقيات الدولية . و يستحق الأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي الإشادة العليا لجهودهما الرامية إلى تحقيق حل سياسي لهذا الصراع المأساوي .

٢٨ - ومع ذلك ، فإن استمرار إراقة الدماء ومشكلة اللاجئين الضخمة الناجمة عن الاحتلال الأجنبي هي إضافة لا يمكن تحملها لبؤس الانسان في العالم . واننا نضم صوتنا إلى الغالبية العظمى من الدول الأعضاء داعين إلى انسحاب كل القوات الأجنبية وإعادة السيادة والحياد إلى شعب أفغانستان .

٢٩ - و يعد الموقف في كمبوتشيا مثالاً آخر للاتجاه الخطير نحو التدخل الأجنبي في شؤون الدول ذات السيادة وإنكار حق هذه الشعوب في الاستقلال الوطني . وقد تقدم المؤتمر الدولي الأخير المعني بكمبوتشيا بمقترحات بناءة للمفاوضات بشأن عدد من القضايا . ونحن نأمل أنه رغم غياب طرف من الأطراف المعنية مباشرة ، فإن الاتصالات سوف تظل مفتوحة بين كل الدول في جنوب شرقي آسيا ، وأن المفاوضات سوف تستمر بشكل نشط من أجل تحقيق انسحاب كل القوات الأجنبية وإعادة السلم والهدوء إلى المنطقة .

٣٠ - و يعكس التطور الأخير في الاقتصاد العالمي التقدم الضئيل الذي أحرز حتى الآن في تحقيق أهداف ومقاصد الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة . إن اقتصادات البلدان النامية ، و بصفة خاصة البلدان الإحدى والثلاثين الأقل نمواً ، قد وصلت إلى حالة تثير الإنزعاج . ومما يثير الأسى أن نلاحظ أنه قد ترتب على الكثير من الاتجاها العكسية في السنوات القليلة الماضية مصاعب اقتصادية لا يمكن تحملها . فقد أدت الاتجاهات التضخمية المستمرة في الاقتصاد العالمي إلى زيادة تدهور معدلات التبادل التجاري وإلى حالات معاكسة وغير مواتية تتعلق بميزان المدفوعات وأعباء ديون رهيبة تتجاوز كثيراً قدرة أقل البلدان نمواً على مواجهة التزامات خدمة الديون الخاصة بها .

٣١ - ولقد أدرك المجتمع الدولي حجم وإلحاح هذه المشكلة . إن مؤتمر الأمم المتحدة الأخير المعني بأقل البلدان نمواً ، المعقود في باريس في الفترة من ١ إلى ١٤ أيلول/ سبتمبر ، قد ألقى الضوء على الحاجة إلى جهد تعاوني من جانب المجتمع الدولي من أجل الحد من ، وعكس الاتجاه المنحدر الذي ينحو إليه الاقتصاد العالمي . إن الحل الوسط الذي تم التوصل إليه في باريس في اعتماد برنامج العمل الأساسي الجديد للثمانينات لأقل البلدان نمواً[1] سوف يشكل بغير شك عهداً جديداً من التعاون الاقتصادي الدولي ، وسوف يؤدي إلى تفاهم أفضل وزيادة في التقدم الاقتصادي .

٣٢ - و يؤيد وفدي تمام التأييد نتيجة هذا المؤتمر ولن يألو جهداً لتنفيذ برنامجه على الصعيد الوطني . وإننا نشيد بصفة خاصة

Digitized by UNOG Library

بمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لجهودها التي لا تكل لتنظيم هذا المؤتمر .

٣٣ - وتأمل حكومتي أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات ملموسة في متابعة وتنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد لصالح التقدم الاقتصادي للعالم النامي والمتقدم على حد سواء . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن تنفيذ برنامج العمل الأساسي سوف يضع الأساس لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد في المستقبل .

٣٤ - وعلى القارة الافريقية فإننا نسعى إلى اكتساب أرضية في نضالنا من أجل الاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة التعاون بين الدول الافريقية والاعتماد على الذات على مستوى القارة . إن حكومتي تؤيد تمام التأييد خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية في افريقيا وبيان لاغوس الختامي(٢) الذي يؤكد هذه الأهداف ويضع التنمية الافريقية في إطار نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلاً .

٣٥ - إن التعاون الثمين والعريض القائم بين منظمة الوحدة الافريقية ومنظومة الأمم المتحدة سوف يكون بغير شك عاملاً حاسماً في تنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا . ونحن نؤمن بأن أحد المجالات التي يجب أن يتكثف فيها هذا التعاون هو مجال الانتاج الغذائي والإمدادات الغذائية . إن على الدول الافريقية مسؤولية أساسية لتوجيه الموارد المتاحة نحو الزراعة ، لأنه بغير مساعدة كبيرة في هذا الجهد وفي غياب التخطيط البعيد المدى والمتوسط المدى للمساعدات الغذائية ، يمكن أن تفشل أفضل جهودها في تجنب النقص والمجاعة الحادين في مجال الغذاء .

٣٦ - إن الشبح الحقيقي للمجاعة في المناطق المتخلفة في العالم يظهر التناقض الساخر بينه وبين المبالغ الخيالية التي تنفق الآن بشكل روتيني في سباق التسلح على الأسلحة النووية وغيرها . وقد جددت حكومتي دعوتها لفرض حظر شامل على التجارب النووية ، وخفض نوعي وكمي كبير في الترسانات النووية للدول العظمى . وبغير قيادة هامة من هذا النوع ، يحتمل ألا يتم التوصل إلى أهداف نزع السلاح الأخرى مثل عدم الانتشار الأفقي وغيرها .

٣٧ - وتأسف حكومتي لأنه تعذر تحديد موعد لانعقاد مؤتمر المحيط الهندي ، وتؤكد من جديد إيمانها بأن هذا المؤتمر يعد مرحلة أساسية في صياغة واعتماد خطوط إرشادية لتنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم [**قرار الجمعية العامة ٢٨٣٢ (د ـ ٢٦)**] . إن المؤتمر في معالجته للقضية الأساسية الخاصة بالوجود المتزايد للدول العظمى في المحيط الهندي في سياق تنافسها العالمي ، سوف يتعين عليه أن يحاط علماً بوجود القوى التدخلية الأجنبية والقوى التي تعمل بالوكالة التي تواصل تخريب النضال التحرري المشروع وتقوض دعائم الاستقرار في المنطقة .

٣٨ - وتذكرنا كل دورة للجمعية العامة بالأنشطة العالمية الكاسحة واسعة المدى للمنظمة العالمية . إن مشروعات مثل مكافحة التصحر وتوفير مياه الشرب والصرف الصحي خلال العقد القادم ، واستكشاف مصادر جديدة ومتجددة للطاقة أمور لا غنى عنها لبقاء البلدان المتخلفة ، كما أنها ستفيد الانسانية بوجه عام .

٣٩ - وقد كان وضع معاهدة لقانون البحار مهمة هائلة ، والإنجاز الأخير للجهاز العالمي يشير إلى قدرته على وضع نظام عالمي تحكمه كل من المشاغل الانسانية والقانونية على حد سواء . وتأمل حكومة بلادي مخلصة أن يمكن التغلب على الاعتراضات الهامة بالنسبة لهذه المعاهدة ، وأن يكون هناك في وقت قريب اعتراف عام بأن المعاهدة المقترحة تمثل توازناً عادلاً لصالح مختلف المجموعات ، وأنه قد تم التفاوض بشأنها من أجل الصالح الأمثل للجميع .

٤٠ - وفي الختام ، أقول أنه من دواعي عظيم ارتياحنا أن تواصل الأمم المتحدة الاستجابة على نحو خلاق ونشط لمشاكل واحتياجات عالمنا المتكافل . ومن الواضح تماماً ، أن هذه المنظمة العالمية لديها القدرة على التغلب على أية محاولات لإضعافها أو النيل منها ، وهي تستحق الولاء التام والتأييد من جانب جميع الدول .

٤١ - **السيد تالبويز** (نيوزيلندا) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : السيد نائب الرئيس ، أرجو أن تقدموا تهانينا للرئيس كتاني بمناسبة انتخابه رئيساً لهذه الجمعية العامة . إن خدماته الطويلة والممتازة التي قدمها للمجتمع الدولي تؤهله بجدارة لهذه المهمة . وإنني أعلم تماماً أنه سوف يقود أعمالنا بحنكة ونزاهة .

٤٢ - ومن دواعي سروري العظيم أن أرحب بزميلتين في الكومنولث ، هما بليز وفانواتو ، لقبولهما عضوين في الأمم المتحدة . وإننا نشعر بارتياح شديد أن الاستقلال قد أتى إلى هذ الأسرة المتزايدة النمو بعدد من دول الجزر في جنوب المحيط الهاديء . إذ أن أصواتها فرادى ومجتمعة سوف تسمع أكثر وأكثر

Digitized by UNOG Library

في المجتمع الدولي . إن إضافة دولتين صغيرتين فخورتين باستقلالهما ، لكنهما محدودتي الموارد ، إلى عضويتنا يطرح أمامنا إحدى أهم القضايا التي تواجه هذه الجمعية ، ألا وهي النضال الصعب والمرير للعديد من البلدان حتى تصل فقط إلى المستوى الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٤٣ - وقد ركّز مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً بشكل حاد على الاهتمام الدولي بهذه القضية . وقد كان ذلك مفيداً . لكن المؤتمر ، في التركيز على حاجة البلدان المتقدمة لرفع مستوى مساعداتها الإنمائية الرسمية لعدد محدود من أفقر البلدان النامية ، لم يتوصل حقيقة إلى لبّ الموضوع .

٤٤ - إن المشاكل التي تواجه البلدان النامية معروفة تماماً . وهي تؤثر كذلك على بعض البلدان المتقدمة ، إذ أنها تتضمن التكلفة الباهظة للطاقة المستوردة والأسعار المتضخمة للسلع المصنعة والأسعار المتقلبة للصادرات الأساسية . و يعقّد من هذه العوامل الضغوط الحمائية المتزايدة للاقتصادات المتقدمة والتردد في تصور نوع من إعادة الهيكلة يوسّع من فرص التجارة للبلدان النامية .

٤٥ - ولا يمكن حل هذه المشاكل بالمساعدات المالية وحدها ، أو حتى بالتنمية الاقتصادية الداخلية الناجحة . إن الاكتفاء الذاتي الاقتصادي ليس هدفاً عملياً للبلدان النامية ، ولا هو كذلك بالنسبة لمعظم البلدان المتقدمة . إن مجرد مستوى متواضع من الازدهار والاستقرار الاقتصادي لا يمكن التوصل إليه إلا عن طريق التوسع المستمر في التجارة الدولية . ولا يمكن أن يتحقق هذا بدوره إلا في مناخ دولي مختلف ، يتواجد فيه توازن أفضل بين حرية الوصول إلى السلع المصنعة والوصول إلى المنتجات الزراعية . إن هناك إتجاهاً كبيراً للغاية للتركيز على تقليل حواجز التجارة في المنتجات الصناعية ، وترك الزراعة جانباً كنوع من الإستثناء من الصعب جداً معالجته . وهذا أمر لا يمكن السماح باستمراره .

٤٦ - إنه واضح بلا شك أن التنمية الاقتصادية الناجحة تخلق مشاكل جديدة ما لم يكن هناك توسعاً مماثلاً في فرص التجارة . فماذا يكون المستقبل إذا ما استمرت البلدان الغنية في أن تنكر على البلدان الفقيرة حقها في التوصل إلى المنتجات الزراعية من أجل حماية منتجاتها الخاصة ، أو إذا استمرت التقلبات الخطيرة في أسعار الصادرات الزراعية ، أو شوهت بالمساعدات ، أو إذا تخطّت تكاليف السلع الصناعية الأساسية والخدمات هذه الأسعار ؟

٤٧ - إن رفاهية بلادي وازدهارها يعتمدان على تصدير عدد من السلع الزراعية المحدودة نسبياً وهذا يعني أننا نشارك البلدان النامية بعض المشاكل التي تواجهها . ونحن نعلم تماماً هذه المشاكل . ولأننا دولة صغيرة ولأننا أنفسنا نواجه الصعوبات الاقتصادية ، فإننا نحاول بطرق عديدة أن نضمن أن يكون برنامجنا للمساعدة الإنمائية فعالاً وكفؤاً . إن كل مساعداتنا تقدم في صورة منح ، ونحن نحاول أن نضمن أن توجه إلى المشروعات التي لنيوزيلندا فيها خبرة معترف بها . إننا لا نبدأ اطلاقاً في مشروع إلا إذا طلبت منا ذلك بالتحديد الحكومة المتقبلة للمساعدة . ومن المنطقي بالنسبة لنا أن نركز جهودنا الخاصة بالمساعدة على الجزء الذي نعرفه جيداً من العالم ، ألا وهو الدول المجاورة لنا مباشرة . إن حوالي سبعين في المائة من مساعداتنا الإنمائية الثنائية توجه الآن للدول الجزرية في جنوب المحيط الهادىء .

٤٨ - ونحن نرى أن معايير إدراج دولة في قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً ضيقة وجامدة للغاية . ولا توجد سوى دولة واحدة في جنوب المحيط الهادىء مؤهلة حالياً لإدراجها في هذه القائمة . إن عدداً من الدول الأخرى ، بسبب معاناتها من جميع الأضرار الناجمة عن الحجم الصغير والعزلة وندرة الموارد ، تستحق أيضاً المعاملة الخاصة التي تحظى بها أقل البلدان نمواً . والواقع أنها لولا المساعدات التي تتلقاها بالفعل لأصبحت مؤهلة حتى بمستوى المعايير الحالية . إنني أود حقاً أن نرى أن هذه المعايير قد روجعت وأصبحت أكثر مرونة .

٤٩ - وستواجه العديد من الدول الجزرية في المحيط الهادىء ، بسبب قلة سكانها و بسب فقر مواردها ، نضالاً طويلاً ومريراً حتى تصبح أكثر قدرة على البقاء . ومع ذلك فإن صغر حجمها وانعزالها ، اللذين كانا من المفروض أن يجعلا المجتمع الدولي أكثر استجابة لها بسبب ظروفها الاستثنائية ، قد تسببا في أن تتجاهلها معظم البلدان المانحة . لذلك ، ستقوم نيوزيلندا بتركيز جهودها الخاصة بالمعونة في جنوب المحيط الهادىء ونعتزم أن نستمر في هذه السياسة .

٥٠ - إن المساعدة المالية الخارجية مهما كانت أساسية ، فهي ليست كافية في حد ذاتها للتوصل إلى تنمية ناجحة . وتعترف نيوزيلندا بأن البلدان الجزرية النامية تحتاج إلى مخارج للسلع التي تنتجها ، وقد بدأنا في مواجهة هذه الحاجة بطريقة عملية . فبالاشتراك مع استراليا انضممنا إلى معاهدة مع الدول المجاورة في جنوب المحيط الهادىء لمنحها حرية غير مقيدة للوصول إلى مناطق حرة ، على أساس عدم المعاملة بالمثل لمعظم صادراتها . كما وضعنا أيضاً خطة صناعية خاصة بالتنمية لدعم نمو القطاع الصناعي في اقتصادات الجزر من خلال مشروعات مشتركة مع

Digitized by UNOG Library

شركات نيوزيلندية . ولقد قدمنا دعماً قوياً لإقامة خط نقل بحري إقليمي لضمان وصول صادرات الدول الجزرية إلى أسواقها .

٥١ ـ إنني لا أدّعي أن ما قمنا به قد حل مشاكل الدول النامية المجاورة لنا ؛ إذ يبدو جلياً أن معظم اقتصاداتها لا تزال في معظم النواحي في حالة غير مستقرة .

٥٢ ـ إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتقدم بخطى حثيثة إلا في إطار الاستقرار السياسي . وقد برهن لنا التاريخ الحديث على صحة هذا القول حتى بالنسبة للدول التي تتمتع بثروات طبيعية ضخمة ، وبصورة أكثر حدة بالنسبة لغيرها من الدول . وفي بعض الأحيان كانت أسباب عدم الاستقرار داخلية ، ولكنها غالباً ما كانت تزداد سوءاً نتيجة ضغط خارجي أو نتيجة التدخل أو لغزو عسكري . وفي الوقت الحالي ، فإن هناك عدم استقرار خطير في العديد من مناطق متفرقة من العالم منها جنوب شرق آسيا ، وجنوب غربي آسيا ، والشرق الأوسط ، والجنوب الافريقي ، وشرق أوروبا ، وشبه الجزيرة الكورية .

٥٣ ـ وإذ أشير بداية إلى كمبوتشيا فذلك لأنها أقرب منطقة توتر لنيوزيلندا ، ولأن نيوزيلندا تعتبر نفسها صديقة لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وهي بلد مجاور لكمبوتشيا وللاوس ولفييت نام ، ولأننا نعتقد أن استمرار الوضع في كمبوتشيا يشكل تهديداً لأمننا . إن التدخل الخارجي في كمبوتشيا كان صارخاً ، وليس هناك أي مبرر لاستمرار تواجد ٢٠٠ ٠٠٠ من القوات الفييتنامية في هذا البلد . لقد طالبت نيوزيلندا بإلحاح بضرورة إيجاد تسوية سياسية تحرر شعب كمبوتشيا من الوجود الأجنبي ، وتسمح له باختيار حكومته في حرية . إن مثل هذه التسوية سوف تمكن فييت نام من استئناف تنميتها الاقتصادية متحررة من عبء الحفاظ على احتلالها العسكري لبلد مجاور ، واعتمادها الحالي على دولة عظمى واحدة في دعمها اقتصادياً وعسكرياً .

٥٤ ـ إن نيوزيلندا لا يمكنها ولا تستطيع أن تتغاضى عن الجرائم السابقة لبول بوت ومعاونيه ، ولكن وكما أوضح التصويت الأخير بخصوص وثائق التفويض لكمبوتشيا ، فلا يوجد هناك ميل من جانب غالبية الأعضاء في هذه الجمعية إلى أن يحل ممثل لحكومة عميلة أقامها الاحتلال العسكري محل وفد كمبوتشيا الديمقراطية .

٥٥ ـ إننا نرحب بالجهود التي تبذل لتكوين خلف ، على أساس أوسع نطاقاً ، للقيادة الحالية في كمبوتشيا الديمقراطية . إننا نتوقع من المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا أن يواصل جهوده لإيجاد حل للمشكلة الكمبوتشية ، يأخذ في اعتباره المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية . ويحدونا الأمل في أن تقتنع كل من فييت نام والاتحاد السوفياتي بالإنضمام إلى عملية التفاوض عن طريق جهود الوساطة للجنة المخصصة ورئيس المؤتمر . إن الحاجة ملحة إلى هذه التسوية ، لأنه كلما طال أمد القتال في داخل كمبوتشيا ، كلما ازداد الخطر من إمكانية امتداده إلى ما بعد حدود هذا البلد الذي مزقته الحرب .

٥٦ ـ إن عدم الاستقرار في جنوب شرق آسيا يقابله التدخل العسكري في جنوب غرب آسيا والقتال المستمر في أفغانستان . وسيظل القلق الدولي مستمراً وسيجري التعبير عنه هنا في هذه الجمعية مراراً وتكراراً حتى تنسحب القوات السوفياتية من هناك . وسواء اعتبر الاتحاد السوفياتي أو لم يعتبر أن هذا التورط خطأ ، فإن حكومتي تأمل بإخلاص ألا تزيد الحكومة السوفياتية من هذا الخطأ بتسديد ضربة قاضية للإنفراج بعمل مماثل ضد شعب بولندا .

٥٧ ـ منذ بداية العهد بهذه المنظمة وهي تحاول إيجاد حل لمشكلة تقسيم كوريا . ومع ذلك فلا يوجد حتى الآن حوار حقيقي بين زعماء الشمال وزعماء الجنوب . وقد تم رفض النداء الأخير من جانب جمهورية كوريا لعقد مؤتمر قمة بين دولتي كوريا . وحقاً يستحق شعب كوريا ككل على الأقل أن يتحدث زعماؤه بجدية في مستقبل بلدهم . وليس من المعقول أن يقوم الجانبان إلى الأبد في شبه الجزيرة المقسمه بتوجيه هذا القدر الكبير من مواردهما وطاقاتهما إلى الاستعدادات العسكرية . وتأمل حكومتي في أن تعيد السلطات في الشمال النظر في موقفها .

٥٨ ـ وإنه لما يدعو إلى عميق الأسف أن آمالنا المتعلقة باتخاذ خطوات إيجابية وعاجلة نحو تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط لم يؤازرها إلا القليل . وترحب نيوزيلندا بالخطوات التي تم الاتفاق عليها بين مصر واسرائيل لإعادة السلام بينهما ، ولكنه لا يمكننا أن نسمح بتجميد الموقف عند هذه النقطة . وخلال العام المنصرم كان هناك استعداد مؤسف للجوء إلى العنف . وهناك حاجة إلى التزام حقيقي ومجدد بمبادىء القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وهناك حاجة كذلك إلى أن تقبل الدول المجاورة لاسرائيل وجودها وأن تحترمها كدولة مستقلة ذات سيادة ، وبالمثل هناك حاجة لاعتراف مماثل بالآمال المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير ،

Digitized by UNOG Library

وهذا يعني في رأينا الحق في إقامة دولة منفصلة إذا ما رغب في ذلك . إن ضم القدس الشرقية والاستمرار في إقامة المستوطنات في المناطق المحتلة هي عقبات على طريق التسوية التفاوضية ، وهناك عودة إلى الارهاب ، وتكديس المزيد من الأسلحة المتطورة واللجوء إلى ضربات عسكرية وقائية ، كل ذلك ببساطة يهدد بتقويض الانجازات التي أمكن التوصل إليها بصعوبة بالغة . ولن يؤدي إلى نتائج دائمه إلا الرغبة الحقيقية في التفاوض العادل و بواقعية .

٥٩ - وفي الجنوب الافريقي ما زلنا نرى شعباً محروماً من حقه في إقامة دولته . ولا بد أن يوضع حد لاحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، وقد قال رئيس وزراء بلدي أمام هذا المحفل في الدورة الخامسة والثلاثين [**الجلسة ١٠٩**] ، أنه لا يوجد مبرر قوي يحول دون التوصل إلى حل سريع للمسائل القليلة المتبقية في البحث عن تسوية لمشكلة ناميبيا . إننا نعتقد أن قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) يمثل أساساً لمثل هذه التسوية ، ونحن نؤيد الجهود المستمرة لأولئك الذين يسعون للتوصل إلى الاستقلال السلمي والسريع لناميبيا .

٦٠ - إننا نأسف لموقف جنوب افريقيا العدواني ضد جيرانها وانتهاكها لأراضي وسيادة أنغولا . فما زال يوجد في جنوب افريقيا النظام الكريه القائم على المؤسسات التمييزية والظلم والتفرقة العنصرية . وما زالت الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا محرومة من حقها في المشاركة في اختيار حكومتها . وهي أيضاً محرومة من التمتع الكامل بموارد بلادها .

٦١ - إن التغيير لا بد وأن يقع في جنوب افريقيا وسواء تم هذا سلمياً أو عن طريق العنف ، فإن هذا مرجعه لجنوب افريقيا . ومع ذلك فإن الوقت قصير للغاية .

٦٢ - إننا لا يمكننا أن نتوقع قيام تعاون دولي يحقق تنمية اقتصادية واجتماعية مزدهرة بينما نجد هناك مواجهة ونزاعات في أجزاء كثيرة من العالم . إن زيادة التوتر لا تهدد فقط الإنفراج ، وإنما تهدد أيضاً التنمية المنتظمة للقانون الدولي ، والمفاوضات بشأن الاتفاقات الخاصة بالرقابة على التسلح ، وتعزيز حقوق الانسان . إن الأمن القومي وإعادة التسلح أصبحا من الأمور التي تحظى بالأولوية بالنسبة للحكومات . إن الأجهزه التشريعية تتجه الآن إلى التركيز بإصرار على الاعتبارات السياسية المحلية ، بما قد يضر بالسياسات الخارجية المتفتحة . لقد تم إحباط الشعور الانساني والطيب لدى الرجل العادي . وبالتالي فإن اتجاهه الطبيعي نحو السلام قد خيم عليه الآن وطنية ضيقة وأكثر عدوانية ، مما يخلق مناخاً دولياً معادياً للحل السلمي للمنازعات وللإدارة المنظمة للعلاقات الدولية .

٦٣ - إن أولئك الذين يحترمون بطريقة تقليدية أحكام القانون والحريات الأساسية للفرد ، سواء في الداخل أو في الخارج ، أمامهم مهمة خاصة في أن يقاوموا هذه الإتجاهات الخطيرة وأن يلقوا بكل ثقلهم في عملية المفاوضات التي تسعى الأمم المتحدة عن طريقها إلى تحقيق هذه الأهداف .

٦٤ - و يكمن مثال أساسي على ذلك في تطوير قانون جديد للبحار . إن نظاماً مستقراً للمحيطات وقاع البحار والمياه الساحلية ، أصبح أمراً لازماً لسلام العالم . وأقل ما يقال ، أنه من المرغوب فيه أن تشارك القوى البحرية العظمى في هذه الاتفاقية الجديدة . إن عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار هذا العام قد أبطىء للسماح لحكومة الولايات المتحدة أن تستعرض مشروع المعاهدة . ومن الواضح أن النية متجهة لدفع عجلة المؤتمر لينتهي من عمله في عام ١٩٨٢ . إن وفد بلادي يحدوه الأمل في أن حكومة الولايات المتحدة ، بعد الإنتهاء من مراجعة هذا المشروع ، سوف تنضم ثانية إلى عملية التفاوض ، وإنها ستكون مستعدة ، مع جميع البلدان الأخرى ، لأن تبذل جهداً أخيراً لضمان اعتماد مشروع الاتفاقية في الدورة القادمة والأخيرة للمؤتمر بتوافق الآراء .

٦٥ - وفي مجال حقوق الانسان ، ركزت الأمم المتحدة ، وبحق ، على حاجات الشعوب المتضررة اجتماعياً أو التي كانت ضحية تقليدية للتمييز .

٦٦ - والمثال الواضح على ذلك عقد الأمم المتحدة للمرأة الذي وصل إلى منتصفه الآن . وقد كان من أكبر إنجازات هذا العقد الموافقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة [**قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤**] . ومن الملاحظ أنه تم تنفيذ هذه الاتفاقية بسرعة . كما تم تذكير كل البلاد ، مهما كان مستوى نموها الاقتصادي ، وتقاليدها الثقافية ، أو ظروفها الجغرافية ، ليس فقط بحقوق نصف البشر ، ولكن كذلك بالاسهام الكبير الذي تقدمه المرأة . ولقد كان من الطبيعي أن تقود الأمم المتحدة هذه الحركة الدولية لأن إزالة التمييز قد أصبحت أمراً عالمياً . وقد تمت متابعة أنشطة العقد في نيوزيلندا ،

Digitized by UNOG Library

ونحن نؤيد كل أهدافه . ولن تصل هذه الاتفاقية إلى كل أهدافها إلا إذا تم التصديق عليها بصورة عالمية ، والأهم من ذلك إذا ما أعطيت الفعالية الكاملة في كل الدول .

٦٧ - وبالمثل ، فإن العام الدولي الحالي للمعوقين قد ركز الاهتمام على حقوق المعوقين . لقد أعطى هذا العام دفعة وإطاراً عملياً للعمل . وقد كانت الاستجابة ملموسة في بلادي . وقد نتج عن الجهود لجمع الأموال للمعوقين جمع أكبر قدر من المساعدات الطوعية الخيرية في تاريخنا . لقد أصبحنا أكثر إحساساً من أي وقت مضى ليس فقط بحاجات المعوقين ، ولكن أيضاً بالمساهمة التي يمكن لهم تقديمها لمجتمعنا ككل .

٦٨ - وفي العام القادم ، سوف نجتمع في الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . وهذا هو المكان الذي نحتاج فيه إلى جهود متجددة لإحراز التقدم في المفاوضات الدولية . وللأمانة يجب أن نعترف أنه منذ بداية الدورة الاستثنائية الأولى ، فإن التوقعات لاجراءات نزع السلاح الفعال لم تتقدم ، بل على العكس من ذلك فإنها قد تناقصت . وقد أحبط معظم العمل في الدورة الأولى نتيجة لتدهور المناخ الدولي والعلاقات بين الدول النووية . وأعتقد أنه من الصواب أن نحمل تلك الدول المسؤولية الأساسية لفقدان الحافز ، وأن نطالبها باتخاذ المبادرة في العودة إلى المفاوضات الجادة والنشطة . إن هذه الدول هي التي تملك الأسلحة الأكثر خطورة ، باتفاق العالم ، ولذلك فهناك حاجة أكثر إلحاحاً لرقابتها وتخفيض إعدادها . إن وفد بلادي يشعر بالإحباط لأن المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، وهي خطوة يمكن أن تساعد بشكل أفقي ورأسي في الحد من إنتشار الأسلحة النووية ، ما زالت متوقفة .

تولى الرئاسة السيد كتاني (العراق) .

٦٩ - إن الدول النووية هي التي تستطيع وحدها أن تتفاوض بشأن معاهدة لمنع التجارب ، تكون فعالة ، أو بشأن أية اتفاقية خاصة بتخفيض خطر الدمار النووي . وعلى الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة واجب نحو شعوبها ، وهو أن تجدد ضغطها على الدول النووية ، التي هي في الوقت نفسه أكثر منتجي وموزعي الأسلحة التقليدية ، أن تتقدم نحو نزع السلاح . وفي هذا المجال فإننا نرحب بقرار الدولتين النوويتين الرئيسيتين لاستئناف المناقشات حول تخفيض الأسلحة النووية على المسرح الأوروبي .

٧٠ - لقد أشرت من قبل إلى بعض المصاعب التي تقف في طريق التقدم الاقتصادي وخاصة في البلدان النامية . إن أكبر مستهلك لموارد التنمية ، هو صناعة الأسلحة ، بل أنها أكثرها استنزافاً لهذه الموارد . ويجب ألا نفقد الصبر في متابعة الاتفاقيات الدولية التي سوف تقلل من عبء وخطر إعادة التسلح وتزيد من قوة هذا السلام الهش .

٧١ - ومن الطبيعي أن يسعى كل منا إلى تعزيز مصالح بلده ، وأن يعمل من أجل رفاهية شعبه . إن الكرامة والوطنية من الأمور المستحبة واللازمة . ولكن لكل عملة وجه آخر . إن الوطنية وكرامة البلاد ليستا كافيتين في حد ذاتهما ، فكلنا ، شمالاً وجنوباً ، سواء الملتزمون وغير الملتزمين ، في الشرق أو في الغرب ، ننتمي إلى عالم واحد . وعلينا أن نعمل معاً . لقد أصبح عالمنا صغيراً جداً وخطيراً بحيث لا يستطيع أي منا أن يعزز مصالحه الوطنية الضيقة دون النظر إلى مصالح الآخرين .

٧٢ - يجب أن نبعد المجتمع الدولي عن الطريق الخطير الذي يسير فيه ، وهو طريق التنافس والمواجهة والنضال الصريح من أجل القوة . إنها لن تؤدي إلا إلى النزاعات . يجب أن نتعلم ، أكثر من أي وقت مضى ، أن نربط الكرامة الوطنية بالالتزام الحقيقي بالتعاون الدولي . ولا توجد أية طريقة أخرى للتقدم نحو تحقيق حياة كريمة لكل الشعوب . وهذا ، كما أعتقد ، هو السبب في اجتماعنا هنا . فكل شعوبنا ، سواء كانت بلادنا كبيرة أو صغيرة ، لها حق متساو في السلام والتقدم والعدالة .

٧٣ - **السيد ريتشارد** (مدغشقر) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : السيد الرئيس ، أن جمهورية العراق وجمهورية مدغشقر الديمقراطية تتمتعان بعلاقات وثيقة . ولذلك فإنكم ستفهمون جيداً السرور الخاص الذي نشعر به ونحن نراكم ترأسون أعمال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . إننا في شخصكم ، نحيي ممثلاً عظيماً للعالم الثالث غير المنحاز ، ولقد كرستم لبلدكم ولخدمة هذه المنظمة الاخلاص والايمان اللذين تتحولن بهما . وكذلك الخبرات التي اكتسبتموها في الكثير من العمل الدولي .

٧٤ - نود كذلك أن نقدم الشكر إلى سلفكم السيد روديغر فون فيخمار ، على الطريقة الممتازة التي قاد بها العمل المتنوع

Digitized by UNOG Library

والمعقد للدورة الماضية . كما أود أن أحيي أيضاً الأمين العام على جهوده التي بذلها لصالح المنظمة ولصالح المجتمع الدولي .

٧٥ - إن وفد مدغشقر من بين الوفود العديدة التي اشتركت في تبني القرارات التي توصي بقبول فانواتو وبليز في عضوية الأمم المتحدة ، ليس لأننا كنا ضحية لماض استعماري ، بل لأننا نولي أهمية خاصة لنصرة الحق وكفاح الشعوب من أجل الحرية ، ورغبتها في استعادة وتأكيد شخصيتها ومشاركتها الكاملة في الحياة الدولية . ونحن نهنىء بليز وجمهورية فانواتو ونؤكد لوفدي البلدين تعاوننا الأخوي معهما .

٧٦ - خلال المناقشة العامة في الدورة العادية الخامسة والثلاثين [الجلسة ١١] ، حاولنا أن نعرض أمام هذه الجمعية المخاوف التي نشعر بها فيما يتعلق بالمحافظة على السلام في إقليمنا وتعزيزه ، والحاجة إلى وضع تعاريف جديدة للأمن الجماعي المبني أساساً على القبول المتبادل للمصالح وعدم الانتقاء والسعي المشترك لتحقيق الرخاء .

٧٧ - ومع ذلك فمنذ ذلك الوقت ، أصبح الشعور بعدم الأمن سائداً ، وتكافل السبعينات طغت عليه التبعية . وجدد عدم توازن القوى السياسية الجهود الاستعمارية لاستقطاب دول العالم ، حتى أصبحنا نتحدث مرة أخرى اليوم عن إنحياز جديد لقوى المواجهة ، وعن التوتر والنزاعات العلنية وغير العلنية .

٧٨ - ونحن محقون في قولنا أن مخاوفنا التي أعربنا عنها في ذلك الوقت لم تتبدد بل تأكدت الآن . وأن تطور الموقف بسبب نمو استراتيجيات متناقضة قد حال دون البحث عن حلول متضافرة للمشكلات الدولية وفقاً لما تتطلبه مهمة منظمتنا . فهل نخرج من هذا بأن هناك رغبة متعمدة لتحدي مقاصد ومبادىء الميثاق ؟ إننا لا نجرؤ على مجرد التفكير في ذلك . إذ أن العديد من الدول تضطر ، حسبما ترى الحقيقة ، إلى تكييف المبادىء لتناسب أغراضها الخاصة ، وبذلك تحبط رغب الشعوب في عالم الأمن والسلام الذي وعدهم به الميثاق .

٧٩ - إن أحلافاً معينة وسياسة القوة قد سادت على حساب الأمن الجماعي الذي كان متصوراً في عام ١٩٤٥ ، فبدلاً من أن يتمتع الجميع بأمن متساو بموجب الميثاق ، أصبح الجميع يعيشون في حالة من عدم الأمن المتساوي تحت تهديد الأسلحة النووية التي يمكن أن تدمر العالم عدة مرات . لم يعد السلام هو الشاغل الأكبر ، وأصبح بقاء البشرية معرضاً للخطر . ولسوء الحظ أصبحت أخطار الحرب النووية حقيقة ملموسة ، واتخذت المواجهة التي اتسع نطاقها أبعاداً عالمية في الميادين السياسية والعسكرية والتجارية والتكنولوجية ، وحلّ كل هذا محل الإنفراج .

٨٠ - إن النظرية الجديدة بإمكانية شن حرب نووية محدودة ، التي تهدف إلى جعلنا نقبل ما لا يمكن التفكير فيه ، تقترن بمقررات أخرى ، مثل النمو المستمر في النفقات العسكرية ، وتحديد ما يسمى ''بمناطق مصالح حيوية'' من جانب واحد ، وكذلك توسيع مجالات التدخل ، دون الحديث عن مشروعات مثل معاهدة جنوب الأطلسي والتي يمثل النظام العنصري في جنوب افريقيا ركيزة أساسية فيها .

٨١ - وبالتأكيد ، فإن للأمم المتحدة دوراً يمكن أن تقوم به في تخفيف حدة هذا الموقف . وهو موقف لا يمكن معالجته عن طريق السكوت عليه أو التسليم به . فمن الناحية السياسية والأخلاقية لا يوجد ما يبرر جعل أمن العالم يتوقف على العلاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية .

٨٢ - هذا النظام قد يعمل في أفضل الظروف ، ولكن تلك القوى ستقرر حالة العالم وفقاً لمصالحها متجاهلة حق الدول الأخرى في الأمن . فإذا حدث أسوأ ما نتوقعه ، وهذا يبدو ممكناً اليوم ، فإن النادي النووي سيفشل في تحمل المسؤوليات وسوف تتوقف المفاوضات الثنائية والمحادثات الاقليمية والمتعددة الأطراف وسوف تعيش بقية البشرية ضحية للقلق والانزعاج من الموقف الخطير .

٨٣ - ولهذه الأسباب لا يمكن أن نخفي قلقنا إزاء عدم إحراز تقدم حقيقي منذ اعتماد برنامج العمل لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ **[انظر قرار الجمعية العامة د إ - ٢/١٠]** .

٨٤ - ونأمل في أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، والمزمع عقدها في الربيع القادم ، سوف تسمح لنا بالاستفادة من الدروس التي استقيناها من المفاوضات التي جرت في لجنة نزع السلاح خلال الأعوام الثلاثة الماضية . وبينما يكون من المفيد أيضاً توجيه اهتمام أكبر لتحديد التدابير التي من شأنها أن تعطي قوة دفع جديدة لعملية نزع السلاح . وفي هذه المرحلة فإننا لن نتناول مسائل البرنامج ولا الأولويات ولا التدابير المحددة ولكننا سوف نقتصر

Digitized by UNOG Library

على التذكير بأن إرادة الدول في إقامة السلام يجب أن تسبق نزع السلاح وليس العكس .

٨٥ ـ يجب أن يعتمد نجاح تلك الدورة ، شأنها في ذلك شأن نجاح أية جهود لنزع السلاح ، على الحقيقة التي تبديها الدول بأنها مدفوعة بتلك الرغبة في تحقيق السلام وليس بالسعي وراء السيطرة والهيمنة والتفوق العسكري والتعطش إلى المواجهة .

٨٦ ـ ولهذا نعتقد أن الدول غير المنحازة تستطيع أن تسهم في تحقيق هدفنا المشترك ، وذلك بالدفاع عن مبادىء التعايش السلمي الذي كان أساس الفلسفة السياسية لحركة عدم الإنحياز ، ورفضها لأن تكون أدوات في لعبة سياسية ، ورفضها السماح لنفسها بأن تجر لأحلاف عسكرية ، ورفضها لجهود ترشيد سباق التسلح ، ونبذها للدعايات المضللة التي تضع أولويات معكوسة ، مثلاً بين نزع السلاح والأمن وفي انتقاء مريب تتجاهل الأحلاف بين الامبرياليين والكيان الصهيوني والنظام العنصري في جنوب افريقيا .

٨٧ ـ هذه الاعتبارات الأخيرة تكمن وراء المبادرة التي أدت إلى الموافقة على إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم **[قرار الجمعية العامة ٢٨٣٢ (د ـ ٢٦)]** ، الذي أعلن منطقة المحيط الهندي منطقة سلام ، ونحن نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لهذا الاعلان . إن هذا القرار ما زال سليماً رغم عدم قدرة اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي على الاتفاق على تاريخ مؤتمر كولومبو الذي كان مزمعاً عقده في ١٩٨١ . هل نحن في حاجة إلى تكرار القلق الذي عبرت عنه بلدان المنطقة والدول غير الساحلية التي اعترفت بالاجماع خلافاً لما يزعم ـ إن ظروف عدم الأمن توجب عقد مثل هذا المؤتمر ؟

٨٨ ـ فيما يتعلق بنا فنحن سنصر على عقد مؤتمر كولومبو قبل نهاية عام ١٩٨٢ ، ويجب أن يعكس جدول أعماله مبادىء ذلك الاعلان . كما يجب عقد مؤتمر قمة أنتاناناريفو قبل عام ١٩٨٣ . واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أذكركم بالاقتراح الذي قدم من رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية والذي تم إيضاحه وإبرازه خلال الدورة الخامسة والثلاثين **[الجلسة ١١]** والذي يعبر عن رغبتنا في أن نعين طبيعة الالتزام الذي يجب أن يسود العلاقات المتبادلة بين الدول المعنية في المحيط الهندي ، والتي تهتم بأمن المنطقة ، وأن تكون مبنية على المبادىء الراسخة للأمم المتحدة .

٨٩ ـ إذن ، فالصعوبات التي نواجهها في منطقة المحيط الهندي تدفعنا إلى أن نتذكر الأزمات التي أثرت أو تؤثر على مناطق أخرى أيضاً والتي يجب إيجاد حلول لها مستلهمة من مبادئنا ، وليس عن طريق الصورة المشوهة التي ترسمها مصالح التكتلات .

٩٠ ـ إن القضاء على سياسة الفصل العنصري يصطدم دائماً بالإنغلاق الفكري لبعض الأوساط التي تخشى التغيير وترى أن تحرر الافريقيين وتبوأهم السلطة السياسية في الجنوب الافريقي يشكلان تهديدات لمصالح محددة . وهذا الموقف ، الذي ساهم في الماضي في تأخير تفكك الامبراطوريات الاستعمارية السابقة ، يشرح إرادة البعض في تشبيه الحركات التحررية بالجماعات الارهابية . كما يبرر الإبقاء على علاقات يزعم أنها طبيعية ، بل و يدعم سياسة تقارب مع النظام العنصري الذي ارتقى إلى مرتبة الحليف المستقر والاستراتيجي . ولقد وضح ذلك جلياً في معارضة سياسة فرض للعقوبات وربط مستقبل الأغلبية الافريقية باحتمالات المواجهة بين الشرق والغرب .

٩١ ـ إننا نعتقد أنه ما من مصلحة خاصة تساوي الاعتراض على أن يسترد ضحايا سياسة الفصل العنصري كرامتهم وحقهم في العدالة والحرية والسلم . إننا نؤيد بشدة النضال الذي تقوم به الأغلبية الافريقية بقيادة حركة تحريرها الأصيلة ، ونطالب مجلس الأمن بأن يفرض على جنوب افريقيا العقوبات الشاملة الملزمة ، وفقاً للفصل السابع من الميثاق .

٩٢ ـ وفي ناميبيا تؤدي الأسباب ذاتها إلى نفس الآثار . إن التراخي بل والتواطؤ من قبل بعض الدول الغربية قد شجع النظام العنصري على تحدي الأمم المتحدة ، التي تمثل ، عن طريق مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، السلطة الشرعية القائمة بإدارة الاقليم .

٩٣ ـ إن انضمام فريق اتصال البلدان الغربية إلى فكرة وضع مبادىء دستورية ، قبل أن تنتخب الجمعية العامة التأسيسية لناميبيا ، يبدو لنا على أنه تقييد غير مقبول لسيادة تلك الجمعية . بل وأنه ، على أقل تقدير ، من سخرية القدر أن يكون هؤلاء الذين ألحوا أشد الإلحاح لتكون هذه الجمعية منبثقة حقاً من الشعب الناميبي ، هم أول من يغتصب بعض سلطاتها . ليس هذا هو مفهومنا للاستقلال والسيادة التي يجب أن يتمتع بهما شعب ناميبيا .

Digitized by UNOG Library

٩٤ - لذلك فإننا نعيد تأكيد موقف حكومة مدغشقر، كما أبلغناه للأمين العام، وعرضناه في الدورة الاستثنائية الطارئة الثامنة [**الجلسة ٦**] بأن تقر الأمم المتحدة التطبيق الفوري غير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)، أن تطلب من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، وهو السلطة الشرعية القائمة على الإدارة، أن يعلن من جانب واحد استقلال ناميبيا، تحت رعاية المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)، الممثل الحقيقي لشعب ناميبيا المعترف به من المجتمع الدولي.

٩٥ - إن الاعتداءات التي ارتكبها مؤخراً النظام العنصري ضد أنغولا قد أدانها بحق المجتمع الدولي بأسره. ومما يؤسف له أن استعمال إحدى الدول لحق النقض قد حال دون انضمام مجلس الأمن لهذه الإدانة.

٩٦ - إننا نلحظ أن وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز قد سجلوا بارتياح المقررات التي اعتمدت في الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقود في نيروبي في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٨١ بشأن تنظيم استفتاء عام وحر لتقرير المصير في الصحراء الغربية [**انظر A/36/534، المرفق الثاني. AHG/Res.103 (د-١٨)**].

٩٧ - وفي تصريح نشر في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٨١، وصف رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية توصيات اللجنة التنفيذية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمعنية بالصحراء الغربية [**انظر A/36/512، المرفق**]، التي انعقدت في نيروبي في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٨١ لوضع مقررات المؤتمر هذه موضع التنفيذ، بأنها إيجابية. ورأى أن قبول اللجنة إقامة سلطة مؤقتة دولية وغير منحازة في الصحراء الغربية من أجل تطبيق الاستفتاء يشكل نقطة إيجابية أخرى، إلا أنه لن يتسنى إجراء أي استفتاء حقيقي حر وديمقراطي ما دام الجيش المغربي وإدارته باقيان في الاقليم الصحراوي.

٩٨ - وفي الشرق الأوسط، فإن اسرائيل حريصة على اتباع سياستها التوسعية الرامية إلى الهيمنة الاقليمية وتكرر اعتداءاتها و''حملاتها الوقائية'' ضد جيرانها. وقد أدان مجلس الأمن عن وجه حق وبالاجماع الغارة التي تم شنها على المنشآت النووية في العراق.

٩٩ - وفي الوقت ذاته، فإن سلطات تل أبيب، متذرعة بالاضطرابات التي أحدثها فريق معين، تواصل دون هوادة تفكيك لبنان، منتهزة الفرصة في الوقت نفسه لتطبيق حملتها المنطوية على إبادة الجنس ضد اللاجئين الفلسطينيين. وإننا نؤكد من جديد تأييدنا لسيادة لبنان واحترام سلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي ونطالب بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨).

١٠٠ - إن أعمال العدوان هذه ليس من شأنها إلا أن تزيد تعقيد السعي إلى حل للمشكلة الفلسطينية، التي ما زالت أكثر من أي وقت مضى، في قلب مشكلة الشرق الأوسط. وسوف نوالي خلال هذه الدورة تأييدنا لمقترحات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. إننا نهنىء أنفسنا لتوافق الآراء المتزايد الذي يناله الإعتراف بهذه الحقوق، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير وحق إقامة دولة مستقلة وذات سيادة في فلسطين.

١٠١ - وقد حان الوقت أن يسجل مجلس الأمن توافق الآراء هذا وأن يقبل تعديل واستكمال القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الشهير بما يحقق ذلك، وألا تحول إلى رمز للظلم.

١٠٢ - إن القارة الأسيوية تهزها الأزمات التي تقدمها لنا بعض وسائل الدعاية من خلال مبالغة ماهرة، تهدف إلى أن تلقي ظلالاً من الشك على التطلعات الحقيقية للشعوب المعنية ولإشاعة المزيد من الفرقة في حركة عدم الإنحياز.

١٠٣ - إننا نعتقد - بعيداً عن أي اعتبار أيديولوجي - أن هناك مبدأين صالحين وهما: الإرادة الصريحة للشعوب وضرورة إيجاد حل سياسي تفاوضي لكل نزاع بأي ثمن. وهكذا فإن مسألة أفغانستان يمكن تسويتها على أساس أية مقترحات بناءة، ولا سيما تلك التي أعلنت في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٨١ من جانب حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية [**A/36/457، المرفق**]. وفيما يتعلق بكمبوتشيا، يبدو لنا أن اجتماعاً فيما بين البلدان المعنية مباشرة دون تدخل خارجي يمكن أن يؤدي إلى حل لا يعرض للخطر مصداقية منظمتنا.

١٠٤ - إننا نؤيد مقترحات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بدعوة مؤتمر للأحزاب الديمقراطية في الشمال والجنوب، من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء اتحاد كونفيدرالي كوري عظيم، وهو جمهورية كوريا الديمقراطية الاتحادية.

Digitized by UNOG Library

١٠٥ ـ إن ازدياد التوترات في أمريكا الوسطى وفي منطقة البحر الكاريبي تثير قلقنا . وبصفتنا بلداً غير منحاز ، فإننا نؤيد شرعية نضال الشعوب التي عانت طويلاً من الظلم والسيطرة . إن المحاولات الرامية إلى عدم الاستقرار ، والضغوط الاقتصادية ، وغيرها من الأعمال المعادية الموجهة ضد دول المنطقة لا يمكن أن تقابل إلا بالشجب العام وتتسبب في ردود فعل لا تروق دائماً لبعض الأطراف .

١٠٦ ـ إن تضامننا مع الشعب المعني أمر معروف ، حيث أنه هنا ، كما في أي مكان آخر فإن ، لهذه الشعوب وحدها الحق في أن تقرر في حرية وسيادة تامة ما يتعلق بشؤونها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

١٠٧ ـ وفي المجال الاقتصادي ، فإن الصورة ليست أكثر إشراقاً ، حيث أن بوادر الأزمة التي شعرنا بها منذ عقد من الزمان ، أصبحت ظاهرة وقد زاد منها التحديات والمطالبات التي تقض الهياكل القائمة والتي لم نجد لها إلا مسكنات لعدم وجود عامل أخلاقي حقيقي للتنمية . إننا نشعر بالامتعاض من الظلم الذي يشكله نمو المجموعات التي تفقد الآن الفكرة الأساسية في تقريب الوجهات ، وتعمل بدلاً من ذلك على تبني نهج التنمية الموازية ، التي هي منفصلة عن نهج التنمية الأخرى وتكون تبعاً لذلك غير متساوية معها بالضرورة .

١٠٨ ـ إن نهج الإنغلاق المحكم يعزز فكرة الكسب الفوري أو الكسب السريع وأيضاً ما يمكن بأن يسمى بالنفعية الدولية التي تقوم على الأنانية وعدم الصبر وقصر النظر . هل لا تزال هناك رغبة حقيقية في إيجاد أي حل لهذه الأزمة ، أم أننا سلّمنا بأن هناك نوعين من البشر ينظر كل منهما للآخر من خلال التقسيم الذي خلقته الإمبريالية السادرة في غيها ؟

١٠٩ ـ إن عدم قدرتنا هذا العام على بدء مفاوضات عالمية وفقاً لما يقضي به قرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤ والجمود الذي أصاب مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار وظواهر أخرى كثيرة تذكرنا بأن الالتزامات التي وردت في الميثاق ، والتي تقضي بالالتجاء إلى المؤسسات الدولية لضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب ما زالت محدودة . وتحتجب الإرادة العليلة للبعض والتسويف من جانب البعض الآخر خلف حجة البحث عن توافق آراء بأي ثمن ، مما يؤدي إلى تدهور التعاون المتعدد الأطراف وتفاقم الأزمة الاقتصادية في العالم .

١١٠ ـ إن بلداننا جميعاً تتأثر بهذه الأزمات التي من سماتها إنهيار الاقتصاد والتقلبات المالية ، والعجز المزمن في موازين المدفوعات الدولية ، والزيادة المستمرة في أسعار الفائدة ، والتضخم والبطالة والتمسك بالطرق القديمة والتقليدية لحل المشاكل والآفاق غير المضمونة للنمو في كل بلد ، حتى في الأجل المتوسط ، كل ذلك يشجع على العودة لشكل أو آخر من أشكال الحمائية المقنّعة .

١١١ ـ ولكن لا يجب أن نلقي باللوم على الأنانية وحدها ، فالبلدان التي عانت أكثر من غيرها هي البلدان النامية وبصفة خاصة البلدان غير المنتجة للنفط والتي وصلت ديونها الخارجية والعجز في موازين مدفوعاتها إلى درجة مأساوية . ونحن ندفع ثمناً باهظاً للخطابة التي يحاول شركاؤنا أن يغلفوا بها إمكانية التنمية ، إذ أن ما يقدمونه لنا هو مجرد حلول وقتية للنظام الحالي غير القادر على استعادة الاستقرار والذي لا نعتقد أنه يمكن أن يؤمن نمو اقتصادياتنا .

١١٢ ـ لذلك علينا أن نعود مرة أخرى إلى التشكك والتسليم . ولا نستطيع إلا أن نؤكد أن الطريقة الوحيدة لتحقيق تكافؤ الفرص هي القضاء على الآثار المدمرة لعدم الثقة والعودة إلى المنهج العالمي المتعدد الأطراف في حل المشاكل التي تنطوي عليها الأزمة الحالية . إن المؤتمر الدولي القادم المعني بالتعاون والتنمية والذي سيعقد في كانكون ، قد يسهم في توليد قوة دفع جديدة في مجال التعاون بين عالمين فرض عليهما التكافل بالرغم من قلة الالتزام بالمبادىء المتفق عليها في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١١٣ ـ وأياً كانت المبادىء التي أمكن التوصل إليها في أروشا وكاراكاس فيما يتعلق بالتعاون بين البلدان النامية ، فإنها لم تتحقق بروح من المواجهة والتنافس من أجل إعادة تأكيد إرادتنا لتخويل المؤسسات سلطات لحل المشكلات الأساسية التي تتسبب فيها الأحداث الكبيرة على أن يكون هدفنا الأسمى هو التنمية بشكل متكامل وعلى قدم المساواة للجميع .

١١٤ ـ ولسنا في حاجة إلى إخفاء ذلك أكثر من هذا : إن الثمانينات ستكون سنوات صعبة وعلينا أن نعدّل من تفاؤل

Digitized by UNOG Library

العقدين الأخيرين . وسيكون على كل دولة أن تتحمل نصيبها . وأن تجد السبيل للتغلب على الأزمات التي ستحدث ، وأن تستعيد الأمن والتوازن والرخاء الذي لها كل الحق فيه . ولكن ماذا نفعل كمنظمة لتحقيق الإتجاه السياسي الجديد ولإحياء رؤيا عالم واحد موحّد اقتصادياً واجتماعياً ؟

١١٥ - في أكثر من مرة اتجهنا بأنفسنا إلى إعادة تعريف دور منظمة الأمم المتحدة . لقد أجريت دراسات وأنشئت لجان ومع ذلك فإننا نجد أنفسنا في نفس المأزق الذي يبدو أنه يعطي ذريعة للذين يدافعون عن الوضع الراهن لأن جهودنا قد اقتصرت على محاولة التوفيق بين المصالح المتعسر التوفيق بينها أو مجرد مقارنة ردود الفعل القومية المختلفة . وعليه ، فإننا نسأل أنفسنا عما إذا كانت الإرادة الجماعية لإعادة الحياة الدولية إلى عالميتها يمكن أن تبقى وأن تستمر .

١١٦ - لقد قيل لنا أن الميثاق ما زال يمثل أفضل آمال الانسان في تحقيق العالمية للبشرية . ونحن ندرك أنه بالنسبة للبعض لا يعتبر هذا إلا مرجعاً من المراجع ، وبدلاً من أن يكون الوسيلة الوحيدة لتخفيف التوترات والمواجهات والمنازعات ، فإنه في بعض الأحيان يعتبر أداة لتبرير تسوية متحيزة للعلاقات بين الأمم .

١١٧ - وفي كل دورة فإننا نعيد تأكيد إيماننا بمقاصد ومبادىء الميثاق ، ومن دورة إلى أخرى ، فإننا نرى أيضاً زيادة هذا التردد في اللجوء إلى الأجهزة الحالية التي تضم من الناحية العملية جميع مجالات التعاون أو لجعلها أكثر فعاليه بإيلاء اعتبار للتغيرات التي وقعت أو القرارات التي اعتمدت منذ إقرار الميثاق .

١١٨ - إن السيادة والمصالح القومية توضع قبل كل اعتبار ، وذلك من أجل تقييد دور الأمم المتحدة . ولكن لماذا إذن قبلنا دور الأمم المتحدة كما جاء في الميثاق على أن لها سيادة ؟ وكيف يمكن الحد من سيادة ينبغي أن تكون مطلقة ؟ وما هي مصلحتنا في العمل بشكل جماعي وفي وحدة للحيلولة دون إيجاد حلول للمشكلات العالمية عن طريق منهج متعدد الأطراف وإيجاد حلول عالمية ؟

١١٩ - إذا كانت مبادىء الميثاق سليمة بالنسبة لنا وستظل سليمة في جميع الظروف كما أظهرت التجارب ، وإذا كنا مستعدين لإحياء أهداف الميثاق كي يلبي أماني جميع الشعوب ؛ وإذا ما تحلينا بالشجاعة لكي ندع جانباً التناقضات فيما بيننا ولكي نقبل تطور البشرية نحو السلام والعدالة والتقدم ، عندئذ دعونا نعطي منظمتنا الوسائل السياسية لكي تقوم بواجباتها ، لأن هذه هي أفضل طريقة لإعادة تأكيد ثقتنا فيها وفي أنفسنا ولكي نعمل على تشجيع الثقة المتبادلة في العالم .

١٢٠ - **السيد اينغ ساري** (كمبوتشيا الديمقراطية) (**ترجمة شفوية عن الفرنسية**) : السيد الرئيس ، أود أولاً وقبل كل شيء أن أتوجه إليكم بأحرّ التهاني لانتخابكم لذلك المنصب الرفيع منصب رئيس الجمعية العامة . إن خبرتكم الطويلة في الأمم المتحدة وحكمتكم سوف تضمنان نجاح مهمتكم . و يود وفدي أن يؤكد لكم تعاوننا الكامل لتحقيق هذا الغرض .

١٢١ - أود أيضاً أن أتوجه بالشكر والتهنئة إلى السيد روديغر فون فيخمار الرئيس السابق الذي قاد بشكل يثير الإعجاب ، خلال الفترة التي انقضت ، أعمال دورة عادية وأخرى استثنائية كان لكل منهما جدول أعمال ضخم للغاية .

١٢٢ - أود أيضاً أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام لجهوده التي لا تنقطع والتي ترمي إلى إعادة تأكيد المبادىء النبيلة للميثاق . إن إسهامه الكبير جعل من الممكن الدعوة إلى انعقاد المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا في تموز/ يوليه الماضي .

١٢٣ - وبكثب من الارتياح يرحب وفدي ترحيباً ودياً بفانواتو و بليز اللتين انضمتا إلى الأمم المتحدة منذ أيام . ونحن على قناعة بأن هاتين الدولتين العضوين الجديدين سوف تسهمان إسهاماً نشطاً في تنفيذ مثل وأهداف الميثاق .

١٢٤ - إن الموقف الدولي لا يزال يتسم بالتوترات الحادة . إن بؤر التوتر السابقة ، مثل ناميبيا والشرق الأوسط ، قد ازدادت سوءاً ، وظهرت بؤر توتر أخرى .

١٢٥ - وفي كمبوتشيا بلادي وفي أفغانستان ، يزداد النضال ضد الغزو والاحتلال الأجنبي قوة . إن الشعوب في آسيا وافريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ، تواصل نضالها العادل من أجل أن تحصل على استقلالها وتحافظ عليه وعلى الحرية وأن تعيش بشرف وكرامة وطنية .

١٢٦ - وحتى لو كان عليهما أن يواجها عدواناً من أفظع الأنواع ، فإن حكومة وشعب كمبوتشيا الديمقراطية يعلقان أهمية كبرى على مشكلات العالم الخطيرة . ونود أن نعرب عن تأييدنا لجهود جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من أجل إعادة التوحيد المستقل والسلمي لكوريا . إن برنامج النقاط العشر الخاص

Digitized by UNOG Library

بإعادة التوحيد ، المقدم من رئيسها ، كيم إيل سونغ ، في المؤتمر السادس لحزب العمال في كوريا ، لا يستجيب فقط للطموحات العميقة للشعب الكوري ولكنه ينسجم أيضاً ومصالح السلم . ونحن نؤيد النضال البطولي لشعب أفغانستان ضد الغزو السوفياتي وكفاحه من أجل الاستقلال وحقه في اختيار حكومته ونظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وأن يستعيد الطابع الاسلامي وغير المنحاز لأفغانستان . كما أننا نواصل تأييدنا لنضال الشعوب العربية والشعب الفلسطيني ، وهو النضال الذي يرمي إلى استعادة الأراضي التي احتلتها اسرائيل منذ ١٩٦٧ بما في ذلك القدس . ونحن نرى أن الشعب الفلسطيني لا بد وأن يكون في مقدوره أن يمارس بحرية حقوقه الوطنية الأساسية بما في ذلك حق العودة إلى دياره وحقه في تقرير المصير وفي أن ينشىء دولة فلسطينية . إن جميع دول الشرق الأوسط ، لا بد وأن يكون لها الحق في الوجود والاستقلال . وفي الجنوب الافريقي ، فإننا نجدد تأييدنا لتحقيق استقلال سريع لناميبيا تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ونود أن نكرر تأييدنا أيضاً لنضال شعب آزانيا ضد النظام الاستعماري والعنصري الذي يقوم على الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

١٢٧ - إن أسباب التردي المتزايد في الموقف الدولي متعددة ومعقدة . ولكن السبب الأساسي لا يزال هو متابعة المواقف العدوانية من قبل دعاة التوسع العالميين والاقليميين في جميع أنحاء العالم .

١٢٨ - ومنذ غزو واحتلال كمبوتشيا وأفغانستان - وقد مضى بينهما عام واحد - وفي ظل ظروف متشابهة وتحت ذرائع متماثلة ، فإن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها قد أصبحت واضحة للمجتمع الدولي بكل قسوتها ونطاقها . إن ظهور نوع جديد من الامبريالية والتوسعية الدولية ذي طابع إقليمي وعالمي في نفس الوقت ، يشكل في الوقت الحالي أكبر خطر على استقلال الشعوب وعلى سلم وأمن العالم .

١٢٩ - إن هذه القوة الجديدة من السيطرة والاستعباد ، تتحدث عن النضال ضد الامبرياليين ولكن أعمالها ترمي إلى تحقيق التوسع والهيمنة . إنها تقول أنها تدعم النضال من أجل التحرر الوطني وتعلن بصوت عال أنه لا شيء أثمن من الاستقلال بينما تقوم في الواقع بتدمير الاستقلال الذي تم الحصول عليه مؤخراً من جانب الشعوب والأمم . إنها تتحدث باستمرار عن احترام السيادة الوطنية ووحدة أراضي مختلف الدول ، ولكنها في نفس الوقت تقوم ببرود بغزو البلدان المجاورة بذريعة التضامن الدولي والصداقات الخاصة ، أو المساعدة الأخوية . ونادراً ما حدث في تاريخ العالم أن وجدنا الفجوة بهذا العمق بين الكلمات والأفعال وبين المثل المعلن عنها وبين الحقيقة المؤلمة لسيطرتها . ولم يحدث في سجلات الجرائم الدولية ضد استقلال وحرية الشعوب أن استخدمت الديماغوغية على هذا النحو الأليم لخدمة استراتيجية تقوم على الهيمنة الاقليمية والعالمية .

١٣٠ - وقد تم التعبير عن هذا الوعي من جانب المجتمع الدولي في إرادة قوية ومنسقة لمعارضة الخطر المتزايد للتوسع . إن الضغط الدولي قد ازداد على الغزاة من أجل سحق قواتهم من كمبوتشيا وأفغانستان والسماح لشعبي هذين البلدين بأن يمارسا بحرية حقهما الثابت في تقرير مصيرهما .

١٣١ - إن هذا الاحساس المتصاعد بالأخطار المتزايدة لسياسة التوسع من جانب المجتمع الدولي مع التأييد الذي يحدث لهذا الاحساس ، يمثل تشجيعاً هائلاً لشعب وحكومة كمبوتشيا الديمقراطية في نضالهما من أجل بقاء الأمة الكمبوتشية ، وفي الميدان يتصل النضال و يتزايد . ورغم تفوق العدو الفييتنامي العددي والمادي فقد مني بخسائر يتزايد ثقلها . إن صبغ الحرب بصبغة الخمير التي يقوم بها العدو ، قد فشل . فالقوات المشتركة في الحرب في الميدان هي قوات فييتنامية فقط ، والنتيجة المسجلة هي أن العدو الفييتنامي قد فقد المبادرة الآن على جميع الجبهات وأصبح بشكل متزايد في دفاع عن النفس ، ولم يعد في مقدوره أن يقضي على كمبوتشيا الديمقراطية بقوة السلاح .

١٣٢ - إن هذه النجاحات التي حققتها كمبوتشيا الديمقراطية في الخطة العسكرية ما كان ليمكنها تحقيقها لولا الاشتراك الفعال في الحرب من أجل البقاء من جانب السكان ، فبغير الإسهام الفعال من قبل الشعب جميعه الذي يقوم بتقديم الغذاء والإرشاد والإخفاء و يقوم بالابلاغ والمساعدة بالمؤن وغيرها و يبعث بالفتيان و بالفتيات إلى صفوف المقاتلين ، ما كان من المتصور للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية ، والذي يعتبر من ناحية عدده وعتاده أقل في المستوى ، أن ينجح في إلحاق خسارة لا يسهل علاجها بجيش غزو أجنبي يصل إلى ٢٥٠ ٠٠٠ رجل معدين إعداداً جيداً وذوي خبرة في أعمال القتال .

١٣٣ - إن هذا الاشتراك النشط من جانب السكان في المقاومة جنباً إلى جنب مع الجيش الوطني لكمبوتشيا

Digitized by UNOG Library

الديمقراطية ، يشكل رداً صارخاً على المزاعم والأكاذيب الفييتنامية القائلة بأن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية لا تتمتع بتأييد السكان ، و يوضح ذلك أيضاً عدالة الخط السياسي الاستراتيجي الجديد الذي وضعته حكومة كمبوتشيا الديمقراطية والبرنامج السياسي لجبهة الوحدة القومية الوطنية الديمقراطية الكبرى لكمبوتشيا ، و ينفذ هذا الخط السياسي والبرنامج من قبل جميع أعضاء الحكومة والجبهة والجيش و يلتزم بهما السكان التزاماً كاملاً حتى يصبحا حقيقة واقعة بالنسبة للجميع .

١٣٤ - وبفضل التوسع المستمر في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة الكمبوتشية الديمقراطية والأمن الناتج عن التحرير ، فإن القرى قد نظمت إدارياً وسياسياً على أساس الحريات الديمقراطية الأساسية كما حددت في البرنامج السياسي للجبهة . إن الطريق نحو التحرر من لهب الإبادة العنصرية التي يشعلها عدونا ، ما زال بعيداً ، ولكن في القرى التي تم تحريرها فإن الأنشطة اليومية قد استؤنفت في مجال التعليم والثقافة وقد تم إحياء الصناعات الحرفية من جديد .

١٣٥ - وحيث أنهم لا يستطيعون أن يفرضوا على كمبوتشيا ما يريدون ، فإن الغزاة الفييتناميين قد زادوا من قسوتهم وهم يكثفون حرب الإبادة ضد شعب كمبوتشيا . إن مئات الآلاف من مواطنينا قد سقطوا ضحايا للأسلحة التقليدية والأسلحة الكيماوية والاستخدام المستمر لسلاح المجاعة والتجويع .

١٣٦ - وفي غاراتهم ، فإن المعتدين الفييتناميين يواصلون استخدام تكتيك الأرض ''الجرداء'' فهم يدمرون كل شيء في طريقهم وفي المناطق التي وقعت مؤقتاً تحت سيطرتهم ، و يضعون السكان فيما يسمى ''بالقرى الاستراتيجية'' ويجعلون من المستحيل بالنسبة إليهم أن يفتشوا عن بعض الثمار أو النباتات الوحشية ليحصلوا على نوع من الغذاء . وهم ينهبون محاصيل الفلاحين و يوجهون المساعدات الدولية لتموين قواتهم ويخلقون المجاعات بشكل منهجي و يستخدمونها كسلاح للقضاء على كل أولئك الذين يعترضون على قوانينهم ووجودهم ، و بالتالي يأملون في أن يضعوا حداً لأ ية مقاومة وطنية من المنبع .

١٣٧ - إن دعاة التوسع في هانوي قد كشفوا أيضاً من استخدامهم للحرب الكيماوية بل لقد كانت لديهم الوقاحة لكي يستخدموا ذلك في أماكن قريبة جداً من المدن الرئيسية ومن حدود تايلند . ومنذ بضعة أسابيع في ١٤ من أيلول/ سبتمبر فإن القوات الفييتنامية قد استخدمت القذائف السامة في قرية تاكونغ ، وهي تبعد عن مدينة سيسوفون في مقاطعة باتمبانغ بعشرة كيلومترات وقد قتلوا وتسببوا في تسمم ٥٥ فرداً نتيجة لذلك . إن هذه الجرائم البشعة التي يعرفها المجتمع الدولي ، قد أثارت سخط الجميع وإدانتهم . إن أعراض التسمم التي وصفت في المذكرة الشفوية المؤرخة في ١٤ من أيلول/ سبتمبر ، المقدمة من جانب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية [A/36/509] ، تنسجم تماماً وما قدمته وزارة الصحة في كمبوتشيا بتاريخ ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٨١ [A/36/254] .

١٣٨ - إن معاناة شعبنا لا يمكن أن توصف ، فهي معاناة بغير حدود ولها نفس النطاق الذي يفرضه الغزاة في هانوي وهو يرمي إلى إدماج كمبوتشيا في إطار ما يسمى بالامبراطورية الفييتنامية التي يمكن أن تضم أيضاً لاوس وتسم باتحاد الهند الصينية .

١٣٩ - وحيث أنه لم يكن هناك أي انتصار ولا هجوم خاطف يمكن أن يؤدي إلى تدمير سريع وكامل لقادة كمبوتشيا الديمقراطية ، فإن دعاة التوسع في هانوي يواجهون الآن موقفاً لا يستطيعون به أن يكسبوا الموقف عسكرياً . وفي محاولاتهم تحقيق أهدافهم التي ترمي إلى تصفية كمبوتشيا الديمقراطية ، فإنهم يهاجمون الآن الوضع القانوني لهذه الدولة ويحاولون القضاء على قادتها من المسرح الدولي على أمل أن هذه التصفية سوف تحدث عسكرياً أيضاً . وحتى قبل الغزو الذي تم في ٢٥ من كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، فلقد حاولوا القيام بالاغتيالات والانقلابات وجربوا عمليات إشاعة عدم الاستقرار من أجل القضاء على هذه القيادة ، لأنهم كانوا يعرفون أنها قيادة وطنية بشكل عميق ، وأنها مصممة على أن تحافظ بأي ثمن على وجود كمبوتشيا كدولة مستقلة . ولهذا السبب فإنهم يعارضون بقوة حركة تؤدي إلى استيعاب كمبوتشيا الديمقراطية فيما يسمى باتحاد الهند الصينية . واليوم وقبل وصول غزوهم إلى طريق مسدود ، فإنهم قد لجأوا إلى مناورات عديدة على أمل أن يحققوا بالدبلوماسية نفس الأهداف التي كانت لديهم منذ فترة طويلة . وهم يؤمنون بأنه إذا ما أمكن وإذا سمح لهم بأن يحققوا ذلك فإنه يمكن اتباعه بمساومة يمكن على نحو أو آخر أن تحافظ لهم على ثمار غزوهم لكمبوتشيا واستمرار استراتيجيتهم القائمة على التوسع في جنوب شرقي آسيا .

١٤٠ - ولتحقيق ذلك ، فإنهم يضاعفون حملة الشتائم ضد كمبوتشيا الديمقراطية ويحاولون أن يفرضوا على المجتمع الدولي الإدارة الفييتنامية في بنوم بنه التي جاءت نتيجة لغزوهم

Digitized by UNOG Library

لكمبوتشيا ، وذلك باستناد إلى انتخابات زائفة ودستور لم يحصل على موافقة أحد سواهم . وفي هذا الشأن فإن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، قد أوضح بجلاء كامل أنه ما دامت القوات الأجنبية لم تسحب من كمبوتشيا ، فإنه من المستحيل بالنسبة إلى شعب كمبوتشيا أن يعبر عن إرادته في إطار انتخابات حرة .

١٤١ - ومن ثم ، فمهما حاول دعاة التوسع في هانوي أن يفعلوا ، فإنهم لن يغيّروا من طبيعة إدارتهم التي وضعت في بنوم بنه والتي هي مجرد ظل لقوات الاحتلال و بالتالي سوف تختفي في اللحظة التي تنسحب فيها هذه القوات من كمبوتشيا . إن شعب كمبوتشيا يعرف جيداً هؤلاء العملاء الذين وضعتهم هانوي في بنوم بنه بمساعدة السلاح الفيتنامي و بعد أن أطعمتهم وعلمتهم منذ عام ١٩٥٤ ، في الإطار العام لتنفيذ هذه الاستراتيجية الخاصة بإنشاء ''اتحاد الهند الصينية'' .

١٤٢ - وكنتيجة ملازمة لذلك ، فقد حاولوا إضفاء الشرعية على غزو كمبوتشيا . إن قادة هانوي يحاولون بكل جهد ممكن أن يبذروا بذور الشقاق بين صفوف دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والدول الأخرى المحبة للعدالة والسلام والتي تؤيد النضال العادل لكمبوتشيا ولحكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، و يواصلون مناوراتهم التي ترمي إلى دفن مشكلة كمبوتشيا بما يسمى بمؤتمر إقليمي ، بينما في الوقت نفسه يواصلون الحديث عما يسمى بتهديد الصين . وهم يواصلون هذه اللعبة ، لعبة الخداع التي تتمثل في أن يصيح اللص ''أوقف اللص'' بسخرية بغيضة لأنهم يحاولون عن طريق هذه اللعبة تغطية عملية إبادة للجنس التي تهدد أمة وشعباً وتهدد بقاءهما نفسه .

١٤٣ - واتساقاً مع تكتيكاتهم المعتادة ، فإن دعاة التوسع في هانوي يؤمنون مرة أخرى بأنهم يستطيعون أن يستخدموا صبر الحكومات المحبة للسلام وللعدل والتي لا تخشى تهديداتهم ولا خداع وعودهم . وهم يعتقدون أنه ربما سوف يملّ المجتمع الدولي و يقبل في النهاية احتلالهم لكمبوتشيا كأمر واقع ، وهكذا فإنه يمكن أن يتحرروا من تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا[٣] ، والتي كانت ترمي جميعها إلى تحقيق حل لمشكلة كمبوتشيا يمكن أن يستند إلى الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا وإعادة الحق الثابت في تقرير المصير والاستقلال لشعب هذا البلد .

١٤٤ - إن قادة هانوي يتظاهرون بأن حواراً يمكن أن يعقد ، و يعلنون الآن أنهم يؤيدون إعلان كوالا لمبور[٤] الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر في ختام مؤتمر وزراء خارجية دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والخاص بإنشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا ، بينما أنهم قد عارضوا ذلك دائماً بقوة وخاصة في المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الإنحياز المعقود في كولومبو في عام ١٩٧٦ . ومن الذي يمكن أن يصدق أولئك الذين كانوا حتى يوم أمس يشعرون بأنهم القلعة المتقدمة للاشتراكية في جنوب شرقي آسيا والذين يصفون دول هذه الرابطة بأنها ''خدم للامبريالية الأمريكية'' ؟ ومن الذي يستطيع أن يصدق أن أولئك الأفراد أنفسهم قد انتهكوا اتفاقات جنيف لعام ١٩٥٤ واتفاقات لاوس لعام ١٩٦٢ والتعهدات الرسمية لعام ١٩٦٧ باحترام حدود كمبوتشيا ووحدة أراضيها واتفاقات باريس لعام ١٩٧٣ ؟

١٤٥ - إن السباب والشتائم والخداع والمناورات من جانب دعاة التوسع في هانوي ، لن تصرف أنظار المجتمع الدولي عن الخطر والتهديد الذي يمثلونه بالنسبة إلى المنطقة و بالنسبة للعالم بأسره وذلك بسبب استراتيجيتهم الاقليمية المتفقة مع الاستراتيجية السوفياتية للهيمنة العالمية .

١٤٦ - وإذا لم يستطع هذا الخطر وهذا التهديد أن يظهرا بكل جوانبهما حتى الآن ، وذلك يرجع إلى أن نضال الشعب الكمبوتشي بقيادة حكومة كمبوتشيا الديمقراطية وجبهة الوحدة القومية الوطنية الديمقراطية الكبرى لكمبوتشيا ، هو نضال مستمر بقوة وقد أرغم العدو الفييتنامي على أن يواجه صعاباً بالغة في كمبوتشيا وفي بلاده وعلى الصعيد الدولي . وهكذا فإن نضال الشعب الكمبوتشي هو نضال بالقطع من أجل البقاء ، ولكنه في الوقت نفسه يمثل إسهاماً في الحفاظ على السلم والاستقرار والأمن في هذه المنطقة وفي العالم أيضاً . ولو توقف هذا النضال يوماً من الأيام ، فإن الامبراطورية الفييتنامية سوف تعزز وسوف يكون في مقدورها أن تتنفس مرة أخرى وسوف تستعيد قوتها وتؤكد إرادتها للسيطرة والتوسع ، وهي سياسة تحاول اليوم أن تخفيها بسبب الظروف السائدة . إن توازن القوى في المنطقة وفي العالم ، سوف يتغير على نحو لن يجعل من الممكن بعد ذلك منع نشوء هذه الامبراطورية التي سوف تحظى بتأييد دولة عظمى توسعية لتمد نطاقها إلى مناطق أخرى من جنوب شرقي آسيا ترغب فيها .

تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد ثونبورغ (السويد) .

Digitized by UNOG Library

١٤٧ - ومع ذلك ، فإنه في محاولة تحقيق ما لم يحققوه بالحرب عن طريق الدبلوماسية ، فقد كشف التوسعيون في هانوي عن ضعفهم وأظهروا تضاؤل قدرتهم على المناورة . والحقيقة التي لم يعد من الممكن إخفاؤها ، هي أن مغامراتهم العسكرية في كمبوتشيا تقربهم كل يوم بشكل لا رجعة فيه من الهاوية ، وهي تمثل تبديداً مستمراً لمواردهم الاقتصادية والانسانية والاجتماعية . إن الصعاب التي تواجهها فييت نام في المجالات الاقتصادية والسياسية ، معروفة تماماً للعالم بأسره ، لا يمكن لشيء أن يعالج ذلك ولا حتى المساعدات السوفياتية الهائلة ، وسوف يستمر هذا الوضع ما دامت هانوي سوف تواصل أطماعها التوسعية وسياستها التي ترمي إلى الضم في كمبوتشيا وفي جنوب شرقي آسيا .

١٤٨ - إن نضالنا ليس فقط نضالاً من أجل انتصار عقيدة وأيديولوجية ، ولكنه نضال من أجل بقاء أمتنا وشعبنا . إن المهمة التاريخية التي نواجهها ، مهمة كبيرة .

١٤٩ - ومن أجل شن مثل هذا النضال الصعب والتقدم بكل هذه التضحيات في القتال ضد عدو يريد أن يقضي علينا تماماً ويستأصلنا ، فإن حكومة جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية وجبهة الوحدة القومية الوطنية الديمقراطية الكبرى لكمبوتشيا قد أعلنتا بوضوح رغبتهما المخلصة بالنسبة لجميع القوى الوطنية من أجل أن تشارك في هذا النضال وأن تتحمل نصيبها من المسؤولية . ومنذ بداية عام ١٩٧٩ ، فلقد حاولتا على كل نحو أن توحدا جميع القوى الوطنية دون أن تأخذ في الاعتبار ماضيها أو انتماءاتها أو اتجاهاتها السياسية حتى يمكن أن تشن النضال ضد العدو المشترك .

١٥٠ - إنهما إذ تحدوهما وطنية ورغبة مخلصة في تحقيق اتحاد وطني ، ومن أجل مصلحة بقاء الأمة الكمبوتشية فوق كل شيء ، فهما على استعداد لضم جميع القوى الوطنية إلى إدارة الدولة في كمبوتشيا الديمقراطية مع أنهما هما اللتان تمثلان الحكومة الشرعية لكمبوتشيا كما تمثلان القوة الوحيدة التي ظلت لثلاث سنوات تقوم بشكل فعال بتوجيه نضال الشعب الكمبوتشي وجيشه الوطني حتى أنه أمكن بالفعل وقف قوات الغزو الفييتنامية تماماً في ميدان القتال .

١٥١ - وبهذه الروح فإن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية قد وقعت في سنغافورة الاعلان المشترك الصادر في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ في ختام اجتماع ثلاثي والذي يؤكد رغبة الأحزاب الموقعة على الاعلان في "أن تشكل حكومة ائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية بهدف مواصلة الكفاح بجميع أشكاله من أجل تحرير كمبوديا من المعتدين الفييتناميين" [A/36/498 ، المرفق] .

١٥٢ - إن حكومة الإئتلاف الثلاثي المقبلة لكمبوتشيا الديمقراطية ، سوف تكون استمراراً للحكومة الحالية لكمبوتشيا الديمقراطية وسوف تنشأ في إطار دولة كمبوتشيا الديمقراطية ويجب أن يكون هدفها هو زيادة القوى التي سوف تناضل ضد الغزاة الفييتناميين ، ودعم الكفاح العسكري والسياسي والدبلوماسي بكل طريقة ، وكذلك التنسيق الوثيق الذي مكننا حتى الآن من أن نحقق كل ذلك بقدر من النجاح ، وأخيراً التعبئة إلى حد أكبر للمساعدة الدولية لنضالنا العادل .

١٥٣ - ومن الواضح أن العدو الفييتنامي سوف يواصل عمل كل شيء ممكن لإحباط هذا الاتحاد الوطني ، وحتى لو ظهر هذا الاتحاد فسوف تحاول فييت نام بكل جهد ممكن تحطيمه . ولهذا فإن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية لن تقبل ولن تفعل شيئاً من شأنه أن يضعف النضال الحالي ولن تعوق إطلاقاً أي تطور لهذا الاتحاد ولن تمكن الفييتناميين بأي حال من الأحوال من أن يواصلوا هذه المناورة .

١٥٤ - إننا نطالب من صميم قلوبنا بإنشاء سريع لحكومة ائتلافية . إن وفد كمبوتشيا الديمقراطية في اللجنة الثلاثية المخصصه لبث الأساليب والمبادىء التي سوف تجعل من الممكن إنشاء مثل هذه الحكومة الإئتلافية ، قد تلقى كل التعليمات اللازمة للقيام بكل جهد ممكن لتحقيق هذا الغرض .

١٥٥ - إن مهمة اللجنة الثلاثية المخصصة مهمة صعبة ، ومن الجوهري أن يكون في مقدور هذه اللجنة أن تعمل في جو من الهدوء الذي يجعل من الممكن بالنسبة لها أن تتوصل إلى تفاهم متبادل وأن تختتم أعمالها بسرعة .

١٥٦ - إن الاتحاد القوي والدائم لجميع القوى الوطنية من أجل تحقيق أهدافنا الحالية والذي نعمل من أجله الآن ، لا يقوم فقط على أمر طارىء وإنما هو أفضل ضمان لبقاء واستمرار كمبوتشيا كدولة وكأمة مستقلة ذات سيادة حتى يكون في مقدورنا أن نحافظ على حضارتها وثقافتها .

١٥٧ - لقد وضعت الجغرافيا والتاريخ هذا البلد بالقرب من جار متعجرف وقوي وطموح ، وهو جمهورية فييت نام الاشتراكية ، التي أصبحت الآن أداة من أدوات التوسع العالمي في جنوب شرقي آسيا ، ولذلك فإن شعب كمبوتشيا ليس أمامه

Digitized by UNOG Library

إلا طريق واحد وهو أن يتابع وحدته المخلصة لجميع العناصر الاجتماعية في البلاد مهما كانت اتجاهاتها السياسية . إن مثل هذا الاتحاد وحده ، سوف يجعل من الممكن ، بعد تحرير الوطن ، أن نقوم ببناء بلدنا وأن ندافع عنه وأن نتأكد من أن كمبوتشيا لن يكون مصيرها مثل ذلك المصير المأساوي الذي أصاب جزءاً من أراضيها ، يقدر بـ ٦٥ ألف كيلومتر مربع وهي الأراضي الواقعة في دلتا الميكونغ ، والذي كان منطقة محاصيل كمبوتشيا ، واستولت عليه الآن فييت نام .

١٥٨ - وباتباع هذا الهدف ، فإن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية وجبهة الوحدة القومية الوطنية الديمقراطية الكبرى لكمبوتشيا ستواصلان التنفيذ المخلص للبرنامج السياسي الراهن[٥] ولاقتراح النقاط الخمس ، المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨١ ، والذي ينص ضمن أمور أخرى على أنه :

''بعد الانسحاب التام للقوات الفييتنامية من كمبوتشيا ، سوف يتم تنظيم انتخابات عامة وحرة بالاقتراع المباشر والسري ، بعيداً عن أي إكراه من قبل أية قوات مسلحة أو غيرها وفي ظل الاشراف الدقيق والكامل للأمم المتحدة .

''وتهدف هذه الانتخابات إلى انتخاب جمعية قومية .

''وتضع هذه الجمعية القومية دستوراً يحدد النظام السياسي لكمبوتشيا ، وهو نظام برلماني لن ينشىء الاشتراكية أو الشيوعية .

''تظل كمبوتشيا مستقلة مهادنة ومحايدة وغير منحازة ولا تسمح بأية قاعدة عسكرية أجنبية على أراضيها .

''تختار هذه الجمعية القومية حكومة قومية .

''تنظم هذه الحكومة جيشاً قومياً للدفاع عن البلد .''

[أنظر A/36/367 ، المرفق .]

١٥٩ - وسوف يكون لكمبوتشيا إذن نظام برلماني ليبرالي يحترم حقوق الانسان التي تلتزم بها كمبوتشيا بمقتضى الاتفاقات الدولية منذ ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠ .

١٦٠ - و يرغب شعب كمبوتشيا ، أكثر من أي شعب آخر ، في القضاء الفوري على معاناته الناجمة عن حرب عدوانية والتي قاسى منها الشعب طويلاً وإذا كان عليه التغلب على صعاب أخرى والقيام بتضحيات أكثر ، ومواصلة نضاله الحالي ، فإن ذلك هو ما فرضه عليه العدو . لقد كان استخدام القوة المسلحة الوحشية هو ما تلجأ إليه هانوي بصفة مستمرة . إن المفاوضات في نظرع هانوي هي مجرد مناورات ، ومناورات تمييعية ترمي إلى الخداع . إن التجربة ودروس الماضي قد أوضحت أن التنازلات أمام طلبات هانوي لم تغير مطلقاً أهدافها الاستراتيجية ، بل على العكس ، فإن ذلك قد شجعها في متابعتها لأهدافها التوسعية . إن الضغوط المنسقة عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً ، سوف يكون في مقدروها وحدها أن تعيد هانوي إلى المنطق .

١٦١ - وإلى جانب النضال في ميدان القتال ، فإن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية تنظر على الصعيد الدولي بحثاً عن أي وسيلة لوضع حد سريع لمعاناة الشعب حتى يمكنه أن يحقق طموحاته العميقة في العيش في سلم وكرامة وطنية واستقلال .

١٦٢ - إن الشرط الأساسي الذي لا غنى عنه لأية تسوية عادلة ودائمة لمشكلة كمبوتشيا ، لا يمكن إلا أن يكون هو الانسحاب الكامل لقوات فييت نام من كمبوتشيا حتى يكون من الممكن لشعب كمبوتشيا أن يمارس حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره دون أي تدخل أجنبي وأن يعيد استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه وبذلك يمكن تحقيق السلم والاستقرار والأمن في جنوب شرقي آسيا . وتلك متطلبات تنسجم تماماً مع أحكام قراري الجمعية العامة ٢٢/٣٤ و ٦/٣٥ وأحكام إعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا[٣] .

١٦٣ - إن القيام بما تحاوله هانوي التوسعية وأصدقاؤها لتحويل مشكلة كمبوتشيا إلى مشكلة اقليمية هو بطبيعة الحال مجرد مناورة لا يمكن أن تخدع أحداً . فلا شيء يمكن أن يخفي حقيقة أن مشكلة كمبوتشيا ليست مشكلة تصفية استعمار وليست مشكلة إقليم تحت الوصاية ولكنها مشكلة العدوان الفييتنامي ضد دولة غير منحازة وذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة ، وأن هذا العدوان شأنه شأن العدوان ضد أفغانستان هو جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية التوسعية العالمية الرامية إلى تحقيق السيطرة على العالم . إن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، قد أكد على نحو سليم ذلك الطابع لهذا العدوان لدعاة التوسع في هانوي كما أكد الطابع الدولي لمشكلة كمبوتشيا .

١٦٤ - وفي السياق الذي يحاول فيه دعاة التوسع الاقليمي والعالمي الاستمرار في تحريك قطع الشطرنج فوق الرقعة العالمية وتفسير الانفراج على نحو واحد فقط ، قد يساعد حل عادل لمشكلة كمبوتشيا ، يقوم على الاحترام لسيادتها ولميثاق الأمم

Digitized by UNOG Library

المتحدة ، في التمهيد لفتح الطريق أمام حل مشكلات دولية أخرى لا تزال معلقة مثل مشكلة أفغانستان ، وسوف يوضح في الوقت نفسه أن في النزاع الحالي بين قوى العدوان التوسعية و بين القوى المحبة للسلام سوف يكون من المستحيل التغلب على القوى المحبة للسلام إذا ما تأكد بوضوح اتجاه الإرادة إلى مثل هذا الحل . و بهذه الطريقة سوف يكون من الممكن تجنب حرب عالمية ثالثة .

١٦٥ - و يود وفد بلادي أن يكرر عرفان كمبوتشيا الديمقراطية وشعبها لدول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للدور التاريخي الذي قامت به تلك الدول دفاعاً ليس عن استقلال و بقاء شعب كمبوتشيا فحسب وإنما أيضاً دفاعاً عن قضية السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا وفي العالم بأسره . إن ذلك الإجراء النبيل الذي قامت به دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والذي يقع في إطار ميثاق الأمم المتحدة و يستجيب للتطلعات العميقة والمشروعة لشعبنا ، الذي يرغب لمنطقة جنوب شرقي آسيا أن تصبح منطقة سلم وحرية وحياد ، يكتسب بذلك أهمية سياسية وأخلاقية كبرى . وسوف يكون في مقدور حكومتنا وشعبنا أن يعربا عن تضامنهما معها وثقتهما فيها .

١٦٦ - إن وفد بلادي يود أن يغتنم هذه الفرصة لكي يجدد للدول الأخرى المحبة للسلام والعدالة والتي أيدت بفاعلية القضية العادلة لكمبوتشيا ، وقامت تلك الجهود المكثفة للتوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلتها ، شكرنا العميق وأن شعبنا لن ينسى تضامنها معه مطلقاً .

١٦٧ - وقبل أن أختتم كلمتي أرجو أن تسمحوا لي في هذا العام الذي يشهد الذكرى العشرين لمولد حركة بلدان عدم الإنحياز ، أن أؤكد من جديد أن كمبوتشيسا الديمقراطية وشعبها مخلصان لمبادىء عدم الإنحياز ولمبادىء ميثاق الأمم المتحدة أيضاً . ورغم المتاهات التي فرضت من جانب دعاة التوسع الذين سعوا لكي يفرغوها من مضمونها وأن يعلقوها بسياستهم الرامية إلى السيطرة على العالم وخاصة منذ المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الإنحياز ، المعقود في هافانا في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ ، فإن حركة بلدان عدم الإنحياز قد أظهرت عن طريق نضالها الأكيد للأغلبية العظمى من أعضائها أنها سوف تبقى وتستمر وأنها سوف تواصل الالتزام بمبادىء مؤسسيها الكبار ، وأن تلك المبادىء سوف تلهم دائماً الشعوب التي تحب التقدم والسلم والاستقلال . إن الموقف الأخير الذي اتخذ في مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الإنحياز المعقود في نيودلهي في شباط/ فبراير ١٩٨١ تضامناً مع النضال العادل لشعبي كمبوتشيا وأفغانستان ضحيتي الحروب العدوانية والاحتلال يعكس نبل جميع المشاركين في ذلك المؤتمر ، و يعد فألاً طيباً بالنسبة إلى المستقبل رغم جميع العقبات التي لا بد من التغلب عليها .

١٦٨ - و بنضالها الحالي ضد دعاة التوسع من جانب فييت نام ، فإن بلادي تسهم لا في الدفاع عن الميثاق فحسب بل وأيضاً في قضية حركة عدم الإنحياز التي هي من أعضائها المؤسسين .

١٦٩ - **السيد صباح الأحمد الجابر الصباح** (الكويت) : بسم الله الرحمن الرحيم ، يسعدني أن أعرب للسيد كتاني باسم الكويت ، أن أطيب التهاني القلبية وأحرها لانتخابه لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة . ولقد كان انتخابه خير دليل على المكانة الرفيعة التي يحتلها في الأوساط الدولية كرجل يتمتع بخبرة واسعة وكفاءة ممتازة . إن الثقة التي وضعتها الجمعية العامة في شخصه ليست فقط اعترافاً بالصفات الخاصة التي يتحلى بها ، بل هي كذلك رمز لتقدير المجتمع الدولي للدور الذي يلعبه بلده الشقيق العراق في المحافل الدولية . وأنه لمن دواعي اغتباطنا ، أن يدير جلساتنا رجل ذو خبرة واسعة وطويلة في نشاط هذه المنظمة الدولية ، وله دور ملحوظ في مساندة مبادىء ومقاصد الميثاق . وإني إذ أتمنى له النجاح العظيم في رئاسة هذه الدورة لأود أن أشيد بسلفه السيد روديغر فون فيخمار رئيس الدورة الخامسة والثلاثين ، والدورة الاستثنائية الطارئة الثامنة بإدارته التي تميزت بالقدرة ، والحكمة ، والقيادة الرشيدة .

١٧٠ - كما أود أن أشيد باسم الكويت بجهود الأمين العام من أجل تعزيز الأمن والسلام الدوليين ، وأعرب عن تقديرنا لدبلوماسيته الهادئة ، والطريقة المرموقة التي يستخدم بها مساعيه الحميدة للحد من التوتر في مختلف مناطق العالم .

١٧١ - إن الكويت تؤمن بأن هذه المنظمة الدولية ما هي إلا صورة مصغرة للمجتمع الدولي وهي تهنىء دولة فانواتو ودولة بليز على انضمامها للمنظمة ، وتعرب في هذه المناسبة عن اعتقادها بأن العضوين الجديدين سيفيان بالتزاماتهما الدولية و يشاركان في تحمل المسؤوليات الدولية بقدر كبير من القدرة والكفاءة .

Digitized by UNOG Library

١٧٢ ـ يتسم الوضع الدولي ببوادر تدهور نلمسها في العلاقات الدولية والتي نرى فيها تهديداً لسياسية ''الوفاق'' التي كانت تشكل إحدى الضمانات المشجعة لحفظ السلام والأمن الدوليين ، بينما نرى في غيابها عوداً للتورط في أتون الحرب الباردة التي قادت العالم في إحدى الفترات إلى سياسة ''حافة الهاوية'' الخطيرة .

١٧٣ ـ كما نشهد مع بالغ الأسف بوادر العودة لسباق التسلح ، ولا سيما في المجال النووي ، ونشهد في الوقت نفسه ازدياد استفحال الأزمات الاقتصادية وامتداد رقعة الفقر وانتشار المجاعة في العالم .

١٧٤ ـ كما أن استقلال وسيادة وسلامة أراضي دول العالم قد أصبحت عرضة للتهديد نتيجة لتصارع الدول الكبرى ، وأنه لمن المؤسف أن نجد أن المفهوم السامي لقوة الحق كمصدر للسلام يجري استبداله بمفهوم جديد خطير يعتمد على القوة العسكرية كمصدر للشرعية وكعامل فعال في العلاقات الدولية .

١٧٥ ـ فلقد ازدادت النزعة لاستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها وصاحب ذلك في بعض الأحيان التدخل والاحتلال العسكريين . هذا مما يجعلنا نبدو وكأننا قد بدأنا نعود إلى شريعة الغاب ودبلوماسية السفن الحربية التي كانت تسود العلاقات بين الأمم في عصورها المظلمة ، ونبتعد بذلك عن ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي .

١٧٦ ـ إن الكويت ، إحساساً منها بخطورة الوضع الدولي الراهن ، تنادي بضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين العلاقات الدولية وإزالة أسباب التوتر وترجمة مبادىء ميثاق الأمم المتحدة إلى واقع ملموس . كما أنها تؤيد فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح تحضره جميع الدول وتسبقه استعدادات كافية تضمن له تحقيق قدر كاف من النجاح .

١٧٧ ـ إن الوضع في قارتنا الاسيوية ليس أحسن حالاً مما هو عليه في المناطق الأخرى من العالم ، نتيجة اشتداد الصراع بين القوى الكبرى وعلى الأخص بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من أجل التواجد العسكري في المحيط الهندي وفي بحر العرب ، كما تكاثرت الأساطيل الحربية على مقربة من منطقتنا تحت حجج واهية لا يقبلها أهل المنطقة .

١٧٨ ـ لقد أيدت الكويت ومنذ البداية الجهود المبذولة والقاضية بإعلان المحيط الهندي منطقة سلام ، ونحن نقدر كل الجهود التي بذلتها حتى الآن اللجنة الخاصة بالمحيط الهندي للتمهيد لعقد مؤتمر خاص يبحث هذا الموضوع ، ونأمل أن يعقد في أقرب وقت ممكن .

١٧٩ ـ لقد عانت دول المحيط الهندي في الماضي الكثير من الصراع بين الدول الكبرى ، وهذا مما حدا بها إلى الإحساس بمدى الأخطار الكامنة في هذا الصراع ، لذلك فقد آن الأوان لعقد اتفاقية دولية لإعلان هذه المنطقة منطقة سلام .

١٨٠ ـ إن الكويت تؤمن إيماناً قوياً بالتعاون الاقليمي بين الدول ولا سيما وأن مثل هذا التعاون بين دول منطقة واحدة متجانسة يسهم في تخفيف حدة أي توتر ينشأ في المنطقة ، كما أنه يعزز إمكانيات لاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بصورة تكفل تطوير اقتصاديات دول المنطقة تطويراً علمياً منسقاً . ولذلك فإن دول الخليج العربي ، إيماناً منها بهذا المبدأ ، قد اتخذت خطوة إيجابية بإنشاء مجلس تعاون الخليج ، يهدف كما ينص ميثاق المجلس على ''تحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين وتعميق وتوثيق الروابط والعلاقات بين أعضائه في مختلف المجالات'' .

١٨١ ـ إن في اعتقادنا أن هذا المجلس سيكون عاملاً فعالاً من عوامل الاستقرار في المنطقة ، وسيساعد على درء التدخل الأجنبي في القضايا التي هي من صميم اختصاص دول الخليج وحدها .

١٨٢ ـ فالكويت تؤمن بأن مسؤولية أمن الخليج وحمايته أمر يقع على عاتق دول الخليج وحدها . ولذلك فإننا نعارض السياسات التي تحاول الايهام بحاجة المنطقة إلى نوع من التواجد العسكري الأجنبي سواء جاء هذا على صورة ما يطلق عليه بقوة الانتشار السريع أو جاء على صورة تسهيلات عسكرية في بعض المناطق . إن الكويت تؤمن بأن مجرد الترويج لمثل هذه الأفكار يلحق الضرر باستقرار هذه المنطقة الحيوية من العالم ويخلق تنافساً لا نريده بين الدول العظمى في عقر دارنا .

١٨٣ ـ إن العالم اليوم أصبح يعاني أكثر من أي وقت مضى من تزايد المشاكل الدولية التي يتوقف عليها مصير السلام ومستقبل البشرية . فاستمرار الوضع المتدهور في أفغانستان لا يشكل فقط تهديداً مباشراً لأمن وسيادة الدول المحيطة بها ، بل للمجتمع العالمي بأسره . وعليه فإننا نطالب بالإسراع بإيجاد حل سلمي وعادل لأزمة أفغانستان يتمشى مع قرارات الجمعية

Digitized by UNOG Library

العامة القاضية بانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان ، وتأييد حق شعب أفغانستان في تقرير مصيره وإقامة النظام السياسي الذي يراه مناسباً دون أي تدخل أجنبي . كما نؤكد حق اللاجئين الأفغانيين في العودة إلى ديارهم ، كما جاء في إعلان نيودلهي الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الإنحياز الذي عقد في شباط/ فبراير ١٩٨١ [**انظر A/36/116 ، المرفق**] .

١٨٤ - كما أننا ننظر بلق بالغ إلى استمزار الحرب العراقية ـ الايرانية ونرجو للجهود السلمية المبذولة أن تستمر لإنهاء هذه الحرب بصورة تضمن السلام وتكفل الشرعية والعدالة .

١٨٥ - لقد أنهت الجمعية العامة قبل أيام فقط الدورة الاستثنائية الطارئة الثامنة التي عقدتها لبحث مسألة ناميبيا ، وأصدرت قراراً د إ ط ـ ٢/٨ يدين جنوب افريقيا لاستمرار سيطرتها واحتلالها للاقليم و يكرر تلك المبادىء التي طالما نادينا بها والتي لم تلق آذاناً صاغية من جنوب افريقيا .

عاد السيد كتاني (العراق) إلى تولي الرئاسة .

١٨٦ - إننا نعتقد أن على الدول الغربية الخمس وعلى الأخص الولايات المتحدة أن تنهض بمسؤولياتها التاريخية التي ارتضتها بنفسها وتمارس الضغط الفعّال على جنوب افريقيا لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) .

١٨٧ - كما أننا نودّ أن نعرب عن تأييدنا وتضامننا مع الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا في كفاحها المرير ضد سياسة الفصل العنصري البغيض التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا والتي يعتبر استمرارها وصمة عار في جبين البشرية جمعاء . ولذلك فإن حكومة الكويت تؤيد دائماً فرض عقوبات شاملة على هذه الحكومة العنصرية وذلك لإجبارها على الإمتثال لقرارات الأمم المتحدة .

١٨٨ - إن ممّا لا ريب فيه أن حالة الجفاء الحالية في العلاقات بين القوّتين العظميين وابتعادهما عن سياسة الوفاق لا بدّ وأن تدفعهما نحو مرحلة تنافس شرس تبعث الحياة من جديد في المحاولات التي لم تكف الدولتان عن بذلها في الماضي لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الدول الصغرى عن طريق جرّها بصضورة أو بأخرى إلى أحد المعسكرين الشرقي أو الغربي وهذا ممّا يزيد بدوره من مسؤوليات دول عدم الإنحياز التي يجب أن يكون على رأس قائمة اهتماماتها وأولوياتها الوقوف في وجه سياسة المحاور والتحالفات أو في وجه إنشاء القواعد العسكرية ومناطق النفوذ .

١٨٩ - تحتفل دول عدم الإنحياز بمرور عشرين عاماً على عقد أول مؤتمر قمّة لها وإعلان إنشاء هذه المجموعة التي لعبت ولا تزال تلعب دوراً رئيسياً في تنظيم عالم اليوم المضطرب .

١٩٠ - وبالرغم من أن طريق عدم الإنحياز كان محفوفاً دائماً بالصعاب إلاّ أن سياسة عدم الإنحياز قد صمدت وأثبتت وجودها خلال العقدين الآخرين . ولا يسعني هنا الاّ أن أشيد بجهود هذه الدول الرامية إلى أحداث تغييرات جذرية في النظم الدولية ، كالقضاء على بقايا جيوب الاستعمار وحل الخلافات بين دول المجموعة بالطرق السلمية ، وإزالة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجائرة ، والحفاظ على القيم الروحية والانسانية ودعم الروح الديمقراطية في العلاقات الدولية .

١٩١ - يبقى الحديث عن المبادىء السامية لميثاق الأمم المتحدة ولمبادىء حقوق الانسان ولقواعد العدالة حديثاً أجوف عديم المغزى طالما بقيت أزمة الشرق الأوسط وركنها الأساسي وهي قضية الشعب الفلسطيني الذي ذاق مرارة التشريد والتنكيل وضياع الوطن والحقوق القومية منذ أكثر من ثلاثة عقود قائمة دون حل .

١٩٢ - إنه لمن التناقض المريع أن يكون لدولة عظمى تتمتع بمسؤوليات دولية خاصة بحكم عضويتها الدائمة في مجلس الأمن ، الذي أنشيء أصلاً للمحافظة على السلام والأمن الدوليين ، أن يكون لهذه الدولة ، وهي الولايات المتحدة ، كل ذلك الدور في خلق وتغذية أهم مشكلة في وقتنا الراهن تهدّد السلام والأمن الدوليين ، وفي منطقة من أهم مناطق العالم حساسية وهي منطقة الشرق الأوسط .

١٩٣ - فلولا الدعم والتأييد المستمر من الولايات المتحدة لاسرائيل ، ولولا إحجام الحكومة الأمريكية عن اتباع سياسة متوازنة تحقق مصالح جميع الأطراف ضمن مبادىء العدالة الدولية ، ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والتي تعكس رغبات المجتمع الدولي وحرصه على السلام العالمي . لولا كل ذلك لما تمكّنت اسرائيل من المضي في احتلالها للأراضي العربية وفي حرمانها للشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة .

Digitized by UNOG Library

١٩٤ ـ إن تدهور الأوضاع في لبنان كان يمثل لنا نزيفاً في الجهد العربي المشترك لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط ، وقد بذلت الكويت مع شقيقاتها العربيات الأعضاء في لجنة المتابعة مجهودات حثيثة لتحقيق السلام والاستقرار في لبنان والحفاظ على أمنه وسيادته واستقلاله وسلامته الاقليمية ، ووحدته في ظل سلطته الشرعية ، وإننا نرى بالأمل أن نتائج تلك الجهود بدأت تثمر هناك وسنوالي ذلك الجهد حتى تعود الأوضاع الطبيعية لخدمة السلام في المنطقة ، لكننا نعتقد أن الضمان الرئيسي لعودة السلام في لبنان يتمثل في وقف الممارسات العدوانية الاسرائيلية ضدها ، ومحاولات اسرائيل المستمرة في التدخل في الشؤون اللبنانية واستمرار اعتدائها الوحشي ضد السكان الأبرياء وانتهاك سيادتها وسلامتها الاقليمية .

١٩٥ ـ وقد برز بعد جديد للنوايا الاسرائيلية يتمثل في عدوانها في شهر حزيران/ يونيه الماضي على المنشآت النووية العراقية ، الأمر الذي يشكّل عدواناً على حق جميع الشعوب وطموحاها في تطوير اقتصادياتها لخدمة أغراض التنمية ، واستغلال مواردها بصورة تحقق لها التقدم والرخاء .

١٩٦ ـ إن الولايات المتحدة تتحمّل مسؤولية خاصة لوقف تصرفات اسرائيل غير المسؤولة ، وذلك لأنها بتقديم الدعم الكامل المتواصل لها قد حوّلتها إلى مصدر الخطر الرئيسي على أمن المنطقة .

١٩٧ ـ ومن جهة أخرى فإن القضية الفلسطينية لا تزال هي القضية المحورية في الشرق الأوسط ، وأنه ما لم تحل هذه القضية بالصورة التي تكفل للشعب الفلسطيني حقوقه القومية المشروعة وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره وإنشاء دولته الخاصة به ، فإن الوضع العام في الشرق الأوسط لن يتغيّر ، بل سيزداد خطورة وتفجراً كما أثبتت أحداث الأشهر الأخيرة .

١٩٨ ـ لقد ثبت ما كنا ننادي به منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بأنها لم تكن الطريق المؤدي للسلام في الشرق الأوسط ، بل كانت في الحقيقة مدعاة لتعقيد الأوضاع بصورة أكبر ، وأن الإدعاء الذي كان يتردّد ولا يزال بأنه لا يوجد بديل آخر للسلام ثبت أنه ادعاء باطل لأن السلام لم يتحقق ، ونوايا اسرائيل التوسعية لم تتوقف والروح العدوانية لها لم تخف . إن السلام الحقيقي في اعتقادنا لن يتم إلاّ بتوفر العناصر التالية :

١٩٩ ـ أولاً ، اشتراك الأطراف الرئيسية في القضية في أي حل ، وأن أهم طرف من تلك الأطراف هو منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين . إن الولاء المطلق لهذه المنظمة من شعب فلسطين ، وخاصة من أبناء الضفة الغربية وغزّة ، الذين عبروا عن تمسكهم بالمنظمة رغم بطش الاحتلال وقسوة اجراءاته ، والذين قاوموا كل المحاولات الرامية إلى التأثير على ولائهم للمنظمة ، يعطي الجواب الحاسم لكل من يشك في ذلك . لقد اعترفت بهذه الحقيقة غالبية الدول الأعضاء ، وأظهر الواقع بأنه لا سبيل لإنكار وجود المنظمة وتمتعها بالتأييد المطلق لشعب فلسطين .

٢٠٠ ـ ثانياً ، انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف . إن حجة مقتضيات الأمن التي تلجأ إليها اسرائيل لاخفاء نواياها التوسعية إنّما هي حجة واهية وهي لا تنطلي على أحد .

٢٠١ ـ ثالثاً ، ضمان حق شعب فلسطين في تقرير مصيره أسوة بجميع الشعوب الأخرى وحقه في إقامة دولته المستقلة ، وكذلك ضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وفق قرارات الجمعية العامة .

٢٠٢ ـ لقد برز عنصر جديد منذ أيام في العلاقات الأمريكية الاسرائيلية ، وهو ما أشير إليه ''بالتعاون الاستراتيجي'' بين البلدين ، وهو التعاون الذي نعتقد أنه سيؤثر بالسلب و يضع عراقيل جديدة أمام أي جهد يبذل لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط .

٢٠٣ ـ ان الكويت ترى في هذا الخصوص ما يلي :

٢٠٤ ـ أولاً ، إن مثل هذا التعاون يعتبر في تعتقادنا مغامرة غير محسوبة العواقب لمواجهة خطر وهمي تريد أن تفرضه الولايات المتحدة واسرائيل على المنطقة وأن من واجبنا الآ نترك هذه الأوهام تتزايد لتشكّل ضباباً كثيفاً يحجب الحقيقة وقد يجرّ المنطقة إلى و يلات حرب جديدة يكون ضحيتها السلام والأمن الدوليين برمتهما .

٢٠٥ ـ ثانياً ، إن خطورة مثل هذا التعاون يدخل منطقة الشرق الأوسط من جديد في حمم التحالفات ومناطق النفوذ والحرب الباردة ، وهذه نتائج تؤثر على التزام الدول العربية بسياسة عدم الانحياز والتي لا بديل لشعوبنا عنها .

Digitized by UNOG Library

٢٠٦ ـ ثالثاً ، إن هذا التعاون يزيل التوازن المطلوب في سياسة دولة تلعب دوراً كبيراً في المحاولات المبذولة لحل أزمة الشرق الأوسط .

٢٠٧ ـ إننا نعتقد أن مسؤولية رفض ومجابهة هذا التعاون الاستراتيجي الجديد يجب ألا تقتصر على دول منطقة الشرق الأوسط فحسب ، بل يجب على جميع الدول المحبة للسلام أن تقف في وجهه ، وذلك لأن مسؤولية السلام والأمن الدوليين إنّما هي مسؤولية جماعية .

٢٠٨ ـ لقد شهد العالم خلال العشرين سنة الماضية مرحلة التحرر من الاستعمار السياسي ، واتجه منذ ذلك الحين نحو التخلّص من الاستعمار الاقتصادي . إننا نؤيد وندعم هذا الاتجاه الذي تلعب الكويت فيه دوراً إيجابياً ، لكنني أود التأكيد على أن تحقيق العدالة السياسية في قضية فلسطين أمر لا مفر منه لكي نتمكن من القيام بدورنا الاقتصادي الذي نتطلع إليه . إن العدالة السياسية هي الحجر الأساسي للعدالة الاقتصادية ، إن أية مفاوضات عن العدالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم تكون عديمة الجدوى ما لم تتوفر العدالة السياسية في منطقتنا ، إذ أن استمرار قضية فلسطين دون حل يؤثر في هذا الدور و يستنفذ الكثير من طاقاتنا .

٢٠٩ ـ يتصف الوضع الاقتصادي العالمي بازدياد نسبة التضخم في جميع دول العالم ، وزيادة الناتج القومي بنسبة أقل من زيادة عدد السكان ، وازدياد البطالة ، وارتفاع معدلات الفوائد ، وزيادة المديونية الدولية .

٢١٠ ـ إن على الدول المتقدمة أن تنهض بمسؤولياتها في تحمّل نصيبها في حل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية ، وذلك لمسؤولياتها عمّا وصل إليه الوضع الاقتصادي العالمي من الركود .

٢١١ ـ إن انعقاد المؤتمر العالي المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية ، المعقود في كراكاس في آيار/ مايو ١٩٨١ ، عشية فشل المحاولات التحضيرية لاطلاق المفاوضات العالمية كان حافزاً لهذه الدول لتبحث عن وسيلة لتنمية اقتصادياتها عن طريق وضع أسس للتعاون فيما بينها .

٢١٢ ـ إننا ننظر بارتياح لجهود المجتمع الدولي نحو الاقتصاد في استهلاك الطاقة . إلا أننا نود أن نذكر أن مسؤولية الاحتياجات العالمية من الطاقة لا تنحصر بالدول النفطية فقط ، إذ يتوجب على الدول المتقدمة العمل بجدية نحو تطوير مصادر بديلة للطاقة والتعاون مع الدول النامية لبحث وتطوير تلك المصادر . ولا شك في أن تلك الدول المتقدمة تملك الموارد والمقدرة الفنية والبشرية لتحقيق ذلك .

٢١٣ ـ تبذل دولة الكويت و بالتعاون مع الدول العربية والنامية أقصى جهد للمساعدة في الخروج من الأزمة التي يعانيها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، تلك الأزمة التي لن تزول إلا بإزالة العراقيل التي تعترض استثمار واستغلال موارد بحار العالم بشكل منظم لمصلحة هذا الجيل والأجيال القادمة .

٢١٤ ـ إن دولة الكويت تنظر بعين الاعتبار إلى أهمية المشاركة الجدّية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات الجارية حتى لا يفقد المؤتمر قوّة الدفع التي اكتسبها من خلال دوراته السابقة . وإننا نأمل أن تغيّر الأدارة الأمريكية موقفها من المفاوضات المقبلة حفاظاً على ما حققه المؤتمر حتى الآن من نتائج إيجابية ، وهي حصيلة جهود عشرة سنوات من العمل المكثف ، وحتى يمكن أن يختتم المؤتمر أعماله في عام ١٩٨٢ .

٢١٥ ـ وأودّ في نهاية كلمتي هذه أن أتمنى أن توفق هذه الدورة الهامة في المساعدة على ترجمة سلسلة القرارات والتوصيات التي أصدرتها الدورات السابقة إلى واقع ملموس يحقق الآمال التي كانت وراء إصدارها .

٢١٦ ـ **السيد فرح (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :** السيد الرئيس ، اسمحوا لي باسم وفد بلادي أن أتقدم اليكم بالتهنئة الحارة بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . إن وفد بلادي لسعيد إذ يرى هذا المنصب يشغله ممثل لبلد شقيق ، الجمهورية العراقية ، التي تقيم معها بلدنا علاقات أخوية ممتازة .

٢١٧ ـ إن كفاءتك ، وخبرتك كدبلوماسي محنك وتجربتك الكبيرة ، سوف تسمح لنا ، وإنني على يقين من ذلك ، من تأدية أعمالنا بنجاح .

٢١٨ ـ واسمحوا لي أيضاً ، أن أشيد بسلفكم السيد روديغر فون فيخمار ، من جمهورية ألمانيا الاتحادية ، الذي عمل بكفاءة وإخلاص من أجل البحث عن حلول مرضية للعديد من المشاكل التي طرحت خلال مهمته .

٢١٩ ـ كما أود أن أعرب عن أحر التهاني والترحيب ببليز و بجمهورية فانواتو . وإني على ثقة من أن هذين البلدين سوف يلقيان الدعم والمساعدة من هذه الجمعية الموقرة .

Digitized by UNOG Library

٢٢٠ ـ وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني العميق للأمين العام من أجل جهوده المتواصلة في القيام بمهامه الصعبه ، المتمثلة في الحرص على المبادىء التي أسست المنظمة من أجلها ، وإننا نشيد بمثابرته في القيام بواجباته كحارس لمبادىء الميثاق .

٢٢١ ـ وفي كل عام تفتتح الجمعية العامة دورة جديدة تجمعنا من جديد ، ويحدونا الأمل كما يحدونا العزم من أجل النهوض بالسلام والتضام والتعاون الدولي بين الشعوب .

٢٢٢ ـ وطبقاً لمبادىء الأمم المتحدة ، فقد اختارت جمهورية جيبوتي أن تنتهج سياسة قائمة على الحفاظ على استقلالها وسيادتها وسلامة ترابها الوطني ، وحريتها وهويتها الوطنية . إننا نبذل كل ما أوتينا من جهد من أجل تنسيق الجهود الوطنية والدولية ، بروح من التعاون والتفاهم إزاء جميع الأمم ، لأن مثل هذه الجهود قد تمهد السبيل من أجل مزيد من تطوير السلام والرفاهية .

٢٢٣ ـ وفي الوقت الذي تبدأ فيه الدورة السادسة والثلاثون للجمعية العامة ، ورغم تدهور الوضع الاقتصادي الدولي ، فإن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، المعقود في باريس في الفترة من ١ إلى ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ ، قد بعث فينا أملاً كبيراً ، إذ سمح للمجتمع الدولي بأن يدرك خطورة المشاكل التي تواجهها تلك البلدان . ومع ذلك ، فإن التدابير التي اعتمدها ذلك المؤتمر[1] يجب أن تدرج في إطار الاستراتيجية العالمية للتنمية ، تلك الاستراتيجية التي ترمي إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة وإنصافاً .

٢٢٤ ـ إن اقتصاد جيبوتي يتميز بالضعف ؛ فالواقع أنه يوجد هناك معدل كبير من العمران المدني ، أما القطاعات الصناعية والزراعية فإنها تكاد أن تكون معدومة ، والأنشطة الأساسية بالنسبة للحياة قليلة و يعود هذا الوضع المتدهور أساساً إلى سيطرة قطاع الخدمات الذي يعتمد إلى حد كبير على الأ وضاع الدولية . إن نزوع السكان الكبير الذي تبع استقلالنا من اللاجئين والمهاجرين وضحايا الجفاف ، هجرة السكان من الريف ، كلها أمور تطرح مشاكل حادة في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية .

٢٢٥ ـ وبعد الجفاف الذي ساد أكثر من ثلاث سنوات ، أجبر ثلث السكان على النزوح ، وهم السكان الذين جمعتهم الحكومة في مخيمات من أجل توفير أسباب المعيشة لهم ، وقد جاءت الفيضانات هذا العام لتزيد وضعنا الاقتصادي تدهوراً .

٢٢٦ ـ إن جمهورية جيبوتي ، التي يبلغ عدد سكانها ٤٥٠ ألف نسمة ، قد استقبلت عدداً كبيراً من اللاجئين يمثل اليوم ١٥ في المائة من مجموع سكانها تقتسم معه ما لديها من موارد قليلة دون أسف ولكن بكل كرامة ، وهذا من باب قيامها بالوفاء بمسؤولياتها الدولية والانسانية .

٢٢٧ ـ ولقد اختارت جمهورية جيبوتي في إطار سياستها الوطنية أن تعطي الأولوية لجميع المشروعات التي تسمح لها بالشروع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تمكن كل فرد من التمتع بحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دون عائق وفي حدود امكانياتها ، وخدمة لمصالح شعبها .

٢٢٨ ـ ولكن ، حتى تتحقق هذه الأهداف ، فإننا في حجة إلى مساعدة وتضامن المجتمع الدولي . وإنني أغتنم هذه الفرصة كي أعرب من جديد عن امتناننا وعرفاننا بالجميل لجميع الدول الصديقة وللمنظمات الدولية لمساعدتها ودعمها لنا ، سواء مادياً أو معنوياً .

٢٢٩ ـ إن السلام والاستقرار يكتسبان أهمية حيوية بالنسبة لكل أمة ، ذلك لأنهما شرطان مسبقان للتنمية و بالتالي للتحرر الاجتماعي والاقتصادي على الصعيدين الوطني والدولي . إن جمهورية جيبوتي مهتمة بعملية إقامة السلام والاستقرار ، ليس على الصعيد الوطني فحسب ، وإنما على الصعيدين الاقليمي والدولي أيضاً .

٢٣٠ ـ إن رئيس الجمهورية السيد/ حسن جليد أبتيدون ملتزم التزاماً عميقاً بالوحدة الافريقية و بالتضامن الافريقي ، وهي قلق إزاء استمرار الأعمال العدوانية في القرن الافريقي . و بدافع قوي إلى ضرورة إقامة السلم والأمن في المنطقة ، فقد تعهد الرئيس بمهمة خلق جو من الثقة المتبادلة والتعاون بين بلدانها و بدعم من هذا الالتزام فقد وجه الرئيس جليد في آب/ أغسطس ١٩٨٠ نداء من أجل البحث عن تسوية للنزاع في المنطقة عن طريق التفاوض . وقد شرع من ناحية أخرى في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل وآيار/ مايو ١٩٨١ في القيام بسلسلة من الزيارات الرسمية لبلدان القرن الافريقي والبلدان المجاورة الأخرى وهي اثيوبيا والصومال وكينيا والسودان واليمن الجنوبية . وقد وجد رئيس الجمهورية خلال هذه الزيارات لدى زملائه اقتناعاً بضرورة البحث عن إمكانات إقامة السلام والأمن في المنطقة خدمة لمصالح شعوب القرن الافريقي .

Digitized by UNOG Library

٢٣١ ـ وإننا نعتقد أنه بفضل التفهم والثقة لدى الجميع ، سوف تؤدي هذه الجهود إلى نتائج حاسمة .

٢٣٢ ـ إن جمهورية جيبوتي ، منذ حصولها على السيادة الدولية ، ما إنفكت تقيم علاقات أخوية وعلاقات تعاون وتضامن مع البلدان الأخرى في المنطقة . وبالفعل ، فإن المبدأين الأساسيين اللذين تقوم عليهما سياستنا الخارجية هما الحوار والتعاون ، ونحن نعلق عليهما أهمية كبرى .

٢٣٣ ـ إننا ملتزمون أيضاً ، بطريقة بناءة ، بمبدأ إقامة تعايش سلمي ونشط في العلاقات بين جميع الأمم . إننا نعارض بحزم الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري والعنصرية بما فيها الصهيونية والتمييز العنصري والأشكال الأخرى للقمع والإبادة .

٢٣٤ ـ إن جمهورية جيبوتي قد أيدت بصورة مطلقة مبادىء وأهداف حركة بلدان عدم الإنحياز . وتطبيقاً للمثل العليا المترتبة على هذه المبادىء والأهداف ، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تنسق جهودها من أجل الحفاظ على سمعة الحركة ووحدتها .

٢٣٥ ـ وخلال العقود الأخيرة ، كانت منطقة المحيط الهندي مركزاً للتنافس بين الدول العظمى من أجل مناطق النفوذ بسبب أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية وكذا أهميتها في مجال الطاقة . إن جمهورية جيبوتي كدولة ساحلية ، تشعر بقلق عميق إزاء التصاعد المستمر في التوتر بالمنطقة . ونحن نؤيد أهداف ومقاصد قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى الحفاظ على منطقة المحيط الهندي كمنطقة سلام ، كما أننا نعلق عليها أهمية خاصة . وفي هذا الصدد ، فإننا نعرب عن ارتياحنا للمقرر الوارد في قراري الجمعية العامة ٣٤/ ٨٠ باء و ٣٥/١٥٠ القاضيين بعقد مؤتمر بشأن المحيط الهندي في بداية الثمانينات في كولومبو، سري لانكا ، بغية تحقيق إعلان المحيط الهندي منطقة سلم ، وكذلك الشأن بالنسبة إلى قرار الجمعية العامة ٢٨٣٢ (د ـ ٢٦) . ومن شأن ذلك أن يسهم في إقامة السلم والأمن في هذه المنطقة .

٢٣٦ ـ ونحن نؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى التحقيق السريع لهذا الاعلان ، ونجدد دعمنا الكامل لنجاح المؤتمر المعني بالمحيط الهندي في أقرب وقت ممكن .

تولى الرئاسة ، نائب الرئيس السيد تاروا (بابوا غينيا الجديدة) .

٢٣٧ ـ إن الوضع في الشرق الأوسط مصدر لأخطار جسيمة بالنسبة للأمن والاستقرار ليس في المنطقة فحسب بل وعلى الصعيد الدولي أيضاً ، ذلك لأن الكيان الصهيوني ما فتىء ينتهك سيادة البلدان العربية واستقلالها . إن الأعمال العدوانية الاجرامية المتعمدة من جانب اسرائيل ضد الأمة العربية قد زادت بشكل خطير ربما يؤدي إلى كارثة بالنسبة للانسانية .

٢٣٨ ـ إن تصعيد العنف وتكثيف السياسة التوسعية الاسرائيلية والسياسة الاستعمارية في الأراضي العربية المحتلة ، والاعتداءات المتزايدة على جنوب لبنان ، وضم القدس ، الذي ينطوي على سوء نية ، من أجل طمس معالم المدينة المقدسة ، ورفض اسرائيل المستمر والاستفزازي الانسحاب من الأراضي اللبنانية ، وقصف المفاعل النووي العراقي ، وخطة شق قناة من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الميت ، كلها أعمال استفزازية تبقي على وضع متوتر في المنطقة .

٢٣٩ ـ ومما يؤسف له أن جميع الحلول المقترحة حتى الآن من أجل تسوية هذه الأزمة ، قد أوضحت ضعفها إزاء معالجة لب هذه المشكلة . إن العالم كله مدرك لاستحالة تحقيق السلام العدل والدائم في الشرق الأوسط دون الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في العودة إلى أراضيه وإقامة دولة مستقلة . إن جميع المحاولات من أجل البحث عن حلول لأزمة الشرق الأوسط ، يجب أن تهتم وأن تقبل مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني وكطرف في جميع المفاوضات المتعلقة بمستقبل هذا الشعب .

٢٤٠ ـ وقد كانت البلدان العربية مهتمة دائماً بأن تعيش في جو من التعايش السلمي وفي جو من السلام الدائم والعادل يضمن لجميع الأطراف الاستقلال والسلام والأمن . وعلى العكس من ذلك ، فإن اسرائيل قد تجاهلت دائماً جميع القيم المعنوية والقواعد الدولية .

٢٤١ ـ إن الأعمال الوحشية والبربرية لاسرائيل لم تعد مقنعة حتى بالنسبة إلى مؤيديها في أوروبا وأمريكا ، وهم المؤيدون الذين يقدمون لها الدعم على حساب الحقوق المشروعة للشعوب العربية .

٢٤٢ ـ إننا نود الأعراب من جديد عن تأييدنا المطلق للكفاح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الوحيد ، وذلك من أجل التوصل إلى حقوقه غير القابلة للتصرف .

Digitized by UNOG Library

٢٤٣ ـ إننا نود أن نحيي هنا جهود السلام المبذولة من قبل المملكة العربية السعودية ، وإننا نؤيد خطة التسوية التي قدمها سمو الأمير فهد بن عبدالعزيز[٦] .

٢٤٤ ـ إن محاولات القضاء على الشعب اللبناني هي توسيع واضح لاستراتيجية العدوان الاسرائيلية وذلك من أجل القضاء على الأمة العربية . إن انتهاك اسرائيل المستمر للفضاء الجوي والأراضي ومياه لبنان الاقليمية ، واعتداءاتها المتواصلة ضد الأحياء الآهلة بالسكان في بيروت ، مما أدى إلى قتل آلاف الضحايا المدنيين وإحداث الكثير من الخسائر المادية ، إن هي إلا أمثلة حيّة على هذه الاستراتيجية . إن العالم كله قد أدان مرات عديدة الخطة الاسرائيلية لتخريب سيادة لبنان ، وأكد من جديد الحاجة إلى حماية وحدة وسيادة وسلامة التراب الوطني اللبناني . وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير ملموسة من أجل الحفاظ على السيادة اللبنانية .

٢٤٥ ـ إن الفصل العنصري الذي أدين بالإجماع من قبل منظمة الأمم المتحدة كجريمة ضد البشرية وضد الضمير الإنساني ، إنما يزيد الوضع خطورة في جنوب افريقيا و يعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر .

٢٤٦ ـ ولا يمكن القضاء على التوتر والمجابهة في الجنوب الافريقي ، ولا يمكن أن يستتب السلم فيه طالما أن تحرير ناميبيا من الاحتلال غير المشروع من قبل نظام جنوب افريقيا والقضاء على الفصل العنصري ، لم يتما بعد . ولا يكفي أن نرفع أصواتنا ضد الفصل العنصري ، بل يجب القضاء على ذلك النظام عن طريق الدعم المتواصل للكفاح الذي تخوضه حركات التحرير وذلك بتقديم الدعم المادي والمعنوي والسياسي والدبلوماسي إليها .

٢٤٧ ـ إن النظام الوحشي لجنوب افريقيا لا يزال متعنتاً ومستمراً في سياسة القمع . إن سياسة البانتوستانات وقمع المتظاهرين المسالمين الذين كانوا يتظاهرون ضد الفصل العنصري ، والمحاكمات السياسية التي يعقبها الاعتقال وتعذيب المعتقلين السياسيين والقتل في المعتقلات ، إن هي إلا أمثلة على الوحشية القائمة في جنوب افريقيا تحت نظام بريتوريا الذي لا يزال يتحدى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

٢٤٨ ـ وإذ نظر المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، والذي عقد تحت إشراف الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية في شهر أيار/ مايو في باريس ، في اتخاذ اجراءات دولية جديدة من أجل القضاء على الفصل العنصري وتأييد كفاح الحركات التحررية[٧] ، فإن ذلك يستحق كل التقدير من ناحيتنا . وكذلك فإننا نؤيد التدابير الرامية إلى فرض حظر شامل على الأسلحة المرسلة إلى جنوب افريقيا وخاصة للحيلولة دون حصولها على السلاح النووي .

٢٤٩ ـ وفيما يتعلق بناميبيا ، فإن المأزق الحالي يمثل وضعاً متأزماً يعرّض السلم والأمن في المنطقة للخطر . إنه من الواضح أن نظام جنوب افريقيا لا يقبل الاتفاق الذي يتم التفاوض بشأنه على أساس خطة منظمة الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ، وذلك لأنه لا يزال يتحدى القواعد الدولية ، و يواصل القيام بأعمال وحشية ، كما يقوم باعتقال قادة حركة التحرير من أجل طمس نجاح حركة التحرير ودعم ثقل احتلاله لناميبيا وتحقيق حملاته العدوانية ضد الدول المجاورة .

٢٥٠ ـ إن جمهورية جيبوتي تدين بشدة العدوان الذي شنه نظام جنوب افريقيا البغيض ضد شعب أنغولا الشقيق .

٢٥١ ـ إن المجتمع الدولي إزاء مسؤولياته تجاه شعب ناميبيا ، ينبغي ألا يبقى مكتوف الأيدي في مواجهة الاعتداءات التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا . ولقد آن الأوان بالنسبة للحكومات والمنظمات التي تقيم علاقات اقتصادية وسياسية ودبلوماسية مع جنوب افريقيا ، أن تتوقف عن ممارسة أنشطتها وأن تتضامن مع شعب ناميبيا وأن تسهم في الجهود المشتركة الرامية إلى التعجيل بتصفية الاستعمار في ذلك البلد .

٢٥٢ ـ إننا نؤكد من جديد دعمنا لمنظمة سوابو الممثل الوحيد لشعب ناميبيا في الكفاح المسلح الذي تشنه من أجل تقرير المصير والتحرر والاستقلال الوطني .

٢٥٣ ـ إننا نؤمن تماماً بأن الأساس الوحيد من أجل تسوية قضية ناميبيا ، هو التطبيق الملائم لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يطالب باجراء انتخابات عادلة تحت إشراف الأمم المتحدة طبقاً لمبدأ تقرير المصير والاستقلال الحقيقي لناميبيا ، وكذلك تطبيق القرار د إ ط ـ ٢/٨ المعتمد خلال الدورة الاستثنائية الطارئة الثامنة للجمعية العامة بشأن ناميبيا .

٢٥٤ ـ إن وفد جمهورية جيبوتي لقلق إزاء النزاع العراقي الايراني المستمر . ونحن نأمل في أن هذين البلدين سيقومان بتسوية الخلافات بينهما طبقاً لمبادىء المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز . وإننا نحيي الجهود الرامية إلى وجود حل سلمي للحرب العراقية الايرانية . كما أننا نطلب من حركة عدم الانحياز ومن منظمة المؤتمر الاسلامي ومن الأمم المتحدة أن تضاعف من

Digitized by UNOG Library

جهودها بغية التوصل إلى نتائج مثمرة من أجل إقامة السلام في هذه المنطقة .

٢٥٥ - وبالنسبة لمشكلة الصحراء الغربية ، فإنه مما يشجعنا أن هناك جهوداً مبذولة باستمرار من قبل منظمة الوحدة الافريقية من أجل وضع حد لهذا النزاع بالوسائل السلمية . إن تشكيل لجنة مخصصة لمنظمة الوحدة الافريقية ، لدليل على توافر الإرادة الحسنة ، وهو أمر يحظى بدعمنا المطلق . إننا نؤيد الاقتراحات التي ستسمح لشعب الصحراء الغربية بممارسة حقه في تقرير مصيره طبقاً لتوصيات تلك اللجنة .

٢٥٦ - إن الوجود المستمر للقوات الأجنبية في أفغانستان رغم النداءات المتعددة التي وجهت من قبل الأمم المحبة للسلم من أجل إتمام الانسحاب ، إنما هو أمر يحول دون تمكّن شعب أفغانستان من التعبير عن إرادته عن طريق اجراء انتخابات حرة واختياره لحكومته . إن هذا العدوان وذلك الوجود العسكري ، يعرّضان للخطر استقلال وسيادة ووحدة أراضي بلدان هذه المنطقة ووضعها غير المنحاز . إن حكومة بلادي قد أدانت مراراً هذا التدخل العسكري الأجنبي في أفغانستان ، كانتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة واعتداء على حقوق الانسان وحرية الشعوب . ونحن نصرّ على أن يوجد حل سياسي شامل قائم على الاحترام الكامل لاستقلال أفغانستان وسيادتها وسلامة ترابها الوطني وعدم انحيازها .

٢٥٧ - وفيما يتعلق بمسألة كمبوتشيا ، فإن النتائج الدولية التي ترتبت على هذا الوضع قد أصبحت مصدراً للقلق بالنسبة لحكومتي التي تعارض التدخل الأجنبي ووجود القوات الأجنبية في أي بلد . وإننا نؤيد ضرورة انسحاب جميع القوات الأجنبية من أراضي كمبوتشيا وإجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة طبقاً لقرارت الجمعية العامة ذات الصلة .

٢٥٨ - إننا نؤمن بأن الأمم المتحدة هي المحفل الأكثر ملاءمة لالتقاء الأفكار لتقديم أفضل الوسائل لتسوية القضايا الحيوية التي تتعلق بالتنمية العامة للانسانية . إننا نؤمن بالأمم المتحدة ولذلك فإننا نضم صوتنا إلى جميع الشعوب والأمم من أجل المشاطرة في هذه التطلعات والآمال .

٢٥٩ - إن قوتنا تكمن في مدى احترامنا لهذه المبادىء والأهداف التي قامت من أجلها الأمم المتحدة ، وتمسكنا بها .

٢٦٠ - **السيد بول** (فيجي) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : إن وفدي ينضم إلى الوفود الأخرى التي تحدثت من قبلي في تهنئة السيد كتاني لإنتخابه لمنصب رئيس الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . إن مهمته ليست بالمهمة السهلة ، ولكننا واثقون من أن تجربته وخبرته العميقتين في الدبلوماسية الدولية سوف تمكنانه من القيام بواجبه على أحسن وجه ، وإن وفدي يلتزم بتأييده في رئاسته .

٢٦١ - وأود أيضاً أن أعبر من خلالكم عن تقدير وفدي للقيادة الحكيمة التي تميزت بها الدورة الخامسة والثلاثون للجمعية العامة من خلال رئيسها السيد روديغر فون فيخمار من جمهورية ألمانيا الاتحادية . إن سجله مما تفخر به بحق هذه الجمعية وهو فخر أيضاً له ولبلاده .

٢٦٢ - ولا يمكن أن يعبّر أي قدر من التهاني عن امتناننا للمهمة الشاقة التي يقوم بها الأمين العام وموظفي أمانته . إن مهمتهم مهمة صعبة وهي تتعرض للنقد أكثر من التقدير . وإذا كانت الأمم المتحدة قد استطاعت إحراز تقدم إيجابي في نواح عديدة من عملها خلال العقد الماضي رغم الهجمات المتكررة التي تعرضت لها مبادؤها ، فإن الفضل في ذلك يرجع إلى قيادة السيد كورت فالدهايم الهادئة والحازمة وتفاني موظفيه .

٢٦٣ - وخلال هذه الدورة ، فقد أتيحت لهذا المجتمع من الأمم الفرصة السعيدة للغاية للترحيب بفانواتو وبليز باعتبارهما العضوين الخامس والخمسين بعد المائة والسادس والخمسين بعد المائة على التوالي في الأمم المتحدة . إن فانواتو دولة شقيقة في جنوب المحيط الهادىء . وإنها مع بليز ، مثل العديد من الدول الأعضاء في المنظمة ومنها بلدي ، بلدان صغيران ولكن جميلان . إن عضويتهما في الأمم المتحدة ، إنما هي استثمار للأمل والسلم . ولذلك ، فإن وفدي يرحب ترحيباً صادقاً بهذين البلدين ويتوق إلى العمل معهما مباشرة في السنوات القادمة .

٢٦٤ - إن هذه الدورة للجمعية العامة أكثر من أية دورة مضت ، تعقد في ظروف حرجة جداً في تاريخ الأمم المتحدة . وإنني أقول حرجة لأن المنظمة العالمية تواجه تحدياً مضطرداً وتجهض جهودها بانعدام الامكانات البديلة لتناول نظام عالمي جغرافي سياسي متطور ، نظام متزايد التعقيد ويتطلب درجة عالية من المهارة في السياسة والحنكة وبعد النظر للإبقاء عليه ، وربما كان ذلك بقدر يفوق ما كان لازماً عندما أسست الأمم المتحدة منذ ستة وثلاثين عاماً .

Digitized by UNOG Library

٢٦٥ ـ إن زيادة العضوية في هذه الهيئة ، وذلك بقدر كبير بفضل انضمام أقاليم كانت في الماضي تابعة ، والتي بنيلها السيادة ترغب في السيطرة على مقدراتها الخاصة ، قد اضطرت المنظمة إلى تعديل أسس علاقاتها الدولية .

٢٦٦ ـ إن حاجة البلدان المستقلة حديثاً إلى تنمية سياسات اجتماعية واقتصادية تتفق أكثر مع تطلعاتها الاجتماعية والاقتصادية ، كان لا بد وأن تؤدي إلى طلب تعديل أساس العلاقات الاقتصادية الدولية . إن السرعة التي تمت بها عملية تصفية الاستعمار قد حررت الشعوب من الوصاية الاستعمارية وكان لا بد أن تكون معدية بالنسبة للمستعمرات الباقية .

٢٦٧ ـ إن هذه التطورات ، كما دلت على ذلك الأحداث ، كان لها أثر في التكيفات التي كان بعضها أكثر جذرية وثورية من غيرها ، والتي اضطرت البلدان إلى إجرائها في أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية . و ينبغي أن نصفق لقصر الفترة التي تمت فيها هذه التغييرات ، حيث صاحبتها درجة أكبر من الحرية والوعي .

٢٦٨ ـ وليست هناك حاجة لأن أكرر أن الصورة الجغرافية السياسية التي تتضح في العالم الذي تحرر معظمه اليوم ، تدعو إلى إعادة النظر في أسس العلاقات الدولية التقليدية . إن هذا التعديل يعترف بأدوار الدول الأعضاء ، مهما كان حجمها ، في تصفية التحديات التي تواجه الأمم المتحدة و يعترف أيضاً برغبة الدول والأعضاء ، مهما كانت متضررة من الترتيبات الاقتصادية الدولية التقليدية والحاضرة ، في المشاركة الفعلية على أساس العدل في أي نظام اقتصادي دولي جديد يحترم حقوق سيادة الدول مهما كانت صغيرة وضعيفة في تحديد مستقبلها .

٢٦٩ ـ إن التحديات التي تواجه الأمم المتحدة تترجم إلى مشاكل ، لأن تصورات الأعضاء لهذه التحديات ظلت مرتبطة بالطرق التقليدية لحلها أو انحرفت عنها انحرافاً قليلاً جداً .

٢٧٠ ـ إن البطالة والفقر والجوع ، لا تزال ينظر إليها بصفة عامة على أنها نتائج فشل الفرد في ''الوصول'' . ورغم الطبيعة التضخمية لاقتصاديات لا سبيل للفرد إلى السيطرة عليها ، فإن الإنفاق السنوي لمئات البلايين من الدولارات على الأسلحة لا يزال مستمراً بينما تعاني الملايين من الجوع .

٢٧١ ـ ولا يزال اللاجئون يدفعون إلى ما وراء الحدود الوطنية على الأنهار وفوق سطح البحار ، رغم التزام الأمم المتحدة بحقوق الانسان . ولا تزال البلدان الضعيفة والصغيرة والمنقسمة سياسياً ، تجتاح وتقهر عسكرياً في مواجهة إعلان الدول الأعضاء لاحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم قبول استخدام القوة .

٢٧٢ ـ إن تحقيق التطلعات السياسية للأقاليم التابعة إلى التحرر لا يزال محل تسويف ، كما لا تزال تلك التطلعات محل مناقشة في سياق أمن غيرها من الأقاليم .

٢٧٣ ـ ورغم الدور الهام الذي يكاد أن يكون ضرورياً لبلدان العالم الثالث في اقتصاديات البلدان المتقدمة صناعياً ، فإن الأولى لا تزال غير معترف بها في علاقة اقتصادية عادلة ومنصفة .

٢٧٤ ـ ورغم أن مفهوم تسوية المنازعات الدولية عن طريق الحروب مفهوم عتيق وأن احتمال القضاء على البشرية إذا ما قامت حرب عالمية احتمال حقيقي فإنه لا تزال الدول تواصل التسلح إلى أقصى طاقتها و بأسلحة قدرتها القاتلة معروفة تماماً .

٢٧٥ ـ وفي عصر تستطيع البشرية فيه أن تفخر أكثر من أي وقت مضى بإنجازات عظيمة وهامة لا حصر لها من حيث الكم ومن حيث النوع على حد سواء ، فإنه يبدو أنه مما لا يتفق إطلاقاً مع هذا التطور أن تستمر القيادة السياسية العالمية في طريقها التقليدي وتبدو مجردة من المهارات الحاسمة والتقدم والتطور والتنوع ، وكلها أمور قد تهيء للانسانية فرصة الإنتفاع بمزايا هذه الإنجازات .

٢٧٦ ـ وأود إذا استطعت ، أن أوضح ذلك بالتعليق بإيجاز شديد على التقدم أو بالأحرى عدم التقدم في مجال نزع السلاح .

٢٧٧ ـ إن النتائج الرئيسية للجنة المعنية بنزع السلاح الواردة في تقريرها لهذه الدورة للجمعية العامة ، تتضمن القليل جداً الذي يبعث الأمل بالنسبة لسلم العالم في المستقبل . وقد أوضحت اللجنة المعنية بنزع السلاح في ملاحظاتها أن التدهور في العلاقات الدولية يشكل تهديداً جدياً للسلم والاستقرار في العالم . كما لاحظت اللجنة أيضاً :

''إن من بين الأخطار الكبرى التي تواجه العالم اليوم خطر الدمار نتيجة للحرب النووية ، فالزيادة الحاصلة في الأسلحة ، لا سيما الأسلحة النووية ، أبعد ما تكون عن أن تساعد في تعزيز الأمن الدولي بل على العكس فهي تضعفه .

Digitized by UNOG Library

''وأن اللجنة لعلى قناعة من أن سباق التسلح ، و بصفة خاصة سباق التسلح النووي ، يناقض الجهود الرامية إلى مواصلة التخفيف من حدة التوترات الدولية .''
[انظر A/36/42 ، الفقرة ١٩ .]

٢٧٨ - وإذ تلاحظ اللجنة أيضاً أن معظم الاتفاقات الحديثة العهد المتعلقة بتحديد الأسلحة الاستراتيجية والمعقودة بين أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية لم يتم التصديق عليها بعد ، فإنها تأسف لحقيقة أن النفقات العسكرية تتصاعد دوماً إلى مستويات أعلى ، وتؤكد على ضرورة الإفراج عن هذه الموارد من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢٧٩ - إن الرسالة التي تبدو واضحة جلية من تقرير اللجنة المعنية بنزع السلاح ، هي أن النظريات الحالية للتوازن والتساوي كأساس لنزع السلاح والنهج التقليدي للتفاوض الرسمي والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات ، عديمة الفائدة وشاقة دون جدوى ، وأنه من الواضح أن هناك ثمة ضرورة للبحث عن مناهج بديلة .

٢٨٠ - إن خيبة الأمل وعدم الرضا اللذين تشير إليهما اللجنة المعنيه بنزع السلاح ، يسريان أيضاً على جميع المجالات الأخرى من جهودنا المبذولة في سبيل نزع السلاح . ولقد أعلن وفد بلادي ، مع وفود بلدان أخرى من المحيط الهادىء ، باستمرار وعلى مر السنين هنا في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى ، أن وقف جميع تجارب الأسلحة النووية في كل مكان كمجهود نحو نزع السلاح التام ، كان ولا يزال موضوعاً يحظى بأولوية مطلقة . وربما كان النجاح الضئيل الذي قوبلت به جهودنا ، ولا سيما في جنوب المحيط الهادىء ، مؤشراً لدرجة التقدم التي أحرزت حتى الآن في جهودنا الشاملة لوقف سباق التسلح . إن حكومة بلادي ملتزمة بوقف التجارب النووية ، كما أنها ملتزمة بوقف إغراق النفايات النووية في المحيط الهادىء وفي غيره من أجزاء العالم الأخرى ، وسوف تواصل العمل نحو تحقيق الهدف النهائي لهذه المنظمة ألا وهو نزع السلاح العام والكامل .

٢٨١ - وفي وضع تعجز فيه الدول النووية عن أن تعلن عن قبولها لمستوى معقول من نزع السلاح أو أن تقبل نهجاً بديلاً لتصعيدها سباق التسلح ، يكون من المغري جداً أن يقترح أنه ربما كان هناك حل بديل يكمن في أن تقرر الدول غير النووية أن تسحب تأييدها من محافل نزع السلاح الدولية حيث قد وفرت الاحترام النابع من السمة الدولية لمعاهدات واتفاقات واتفاقيات غير قابلة للتنفيذ . وإلى جانب ذلك ، فإن تلك الدول غير النووية التي تستطيع القيام بذلك ربما رغبت في تطوير برامجها الخاصة الرامية إلى التسلح النووي .

٢٨٢ - وإذا كانت هذه المقترحات من شأنها أن ينجم عنها إفاقة الدول النووية من حالة الرضا التي هي فيها وقد تمكنها من أن ترى النتائج الخطيرة لسباق تسلحها النووي ، فهي بكل وضوح حلول بديلة غير مسؤولة لا يمكن الأخذ بها بجدية . إلا أنه أصبح من الأمور المتزايدة الوضوح ، أن أية إنجازات رائدة في مجال نزع السلاح لن تأتي عن طريق التفكير التقليدي أو المناهج التقليدية . ومن الأرجح ، كما تقترح ذلك مؤسسة ستانلي في تحليلها لبرامج الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح ، أنه سوف تنجم عنها مناهج من قبيل التأجيلات والمبادرات مستقلة والمعايير غير ملزمة وتدابير لبناء الثقة والأنشطة اقليمية .

٢٨٣ - وفي الوضع الاقتصادي الدول لم تثبت الأحداث التي جرت خلال السنة والجهود التي بذلت من أجل البدء في جولة جديدة من المفاوضات العالمية الخاصة بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ورغم الجهود التي لا تكل والتي بذلها رئيس الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، سوى أنها لم تأت بنتيجة . ولا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا البالغ إذ لم نتوصل إلى اتفاق نهائي في الرأي بشأن الهدف الذي قد يستعاض به عن نظام اقتصادي عتيق لا يتمشى إطلاقاً مع الظروف السائدة اليوم بنظام قائم على العدل والمساواة ، يستجيب استجابة أكثر لاحتياجات كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة صناعياً على حد سواء .

٢٨٤ - إلا أن وفد بلادي لا يزال متفائلاً أنه من خلال الحوار والمرونة من جميع الأطراف والإرادة السياسية والوحدة في العمل سوف يظهر اتفاق آراء في الشهور القادمة . ويحدونا الأمل أن يعطى المؤتمر الدولي المعني بالتعاون والتنمية الذي سيعقد في كانكون دفعة جديدة وأن ييسر البدء في المفاوضات العالمية . إن التعاون المعقول بين جميع دول العالم غنيها وفقيرها على حد سواء ، هو الطريق الوحيد المتاح اليوم للتقدم في مواجهة التحدي الاقتصادي العالمي ولوضع نظام اقتصادي دولي جديد .

٢٨٥ - إن الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، والتي انتهت مؤخراً ، ليست إلا نصراً آخر للحوار بين الشمال والجنوب الذي استغرق أكثر من ثماني سنوات في المفاوضات والذي لا يزال يفتقر بكل أسف إلى التعاون والإرادة

Digitized by UNOG Library

السياسية حتى في هذه المرحلة الختامية منه . وعبر السنين فقد أصبح ينظر إلى المؤتمر بالنسبة إلى قدرته على إيجاد حلول وسط مقبولة بين الشرق والغرب ، وبين الدول العظمى ، وبين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، كمثل ناجح للحوار بين الشمال والجنوب .

٢٨٦ - وإذ نفكر في نظام جديد لاستغلال الموارد الهائلة لقاع البحار خارج الحدود الوطنية ، وهي المنطقة التي أعلنت بإتفاق الآراء في الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة على أنها التراث المشترك للبشرية **[القرار ٢٧٤٩ (د ـ ٢٥)]** ، قد جعلتنا نعتقد أن المجتمع الدولي في نهاية المطاف قد أصبح على مشارف عصر جديد من التعاون في المفاوضات العالمية . إلا أن هذه الجهود قد أجهضت في الشهور الأخيرة بالمطالبة بمراجعة شاملة لمشروع الإفاقية . وهذا أمر لا يستطيع وفد بلادي إلا أن ينظر إليه بخيبة أمل . فربما كانت البلدان الجزرية مثل فيجي ، وهي أكثر من غيرها من البلدان الأخرى اعتماداً إلى حد كبير على موارد البحر لنموها الاقتصادي وتطورها ، هي التي تتطلع إلى إنهاء عاجل لجميع المفاوضات الخاصة بالقضايا المعلقة وإلى التوقيع على الوثيقة الختامية في كراكاس في أيلول/ سبتمبر من العام القادم . وكغيره من الأعضاء الآخرين في مجموعة الـ ٧٧ يصر بلدي على إنهاء هذه المفاوضات ، التي دامت طويلاً ، في عام ١٩٨٢ ، و يوجه نداء من أجل إشاعة شعوراً أكبر بالتوفيق يفوق ما كان موجوداً في الماضي بحيث يستطيع المؤتمر إنجاز مهمته في تدو ين الا تفاقية .

٢٨٧ - إن الإرادة السياسية والتعاون المتبادل اللذين يتحدث عنهما وفد بلادي ، قد تمت ممارستهماه بعزمة في العام الماضي عندما تحقق توافق الآراء في اعتماد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث **[قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥]** . ولقد كان ذلك علامة على الطريق ومثلاً يحتذى للإنجاز الإيجابي في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية .

٢٨٨ - إن وفد بلادي إذ يرحب باعتماد الاستراتيجية الإنمائية الدولية ، فإنه يريد أن يؤكد أن معنى الاستراتيجية سيتوقف على التزام الحكومات بالعمل بإيجابية و بتصميم و بتدابير سياسية مناسبة لتحقيق أهدافها وأغراضها . إننا نعلق أهمية كبرى على تنفيذ أحكام هذه الاستراتيجية ، لأنه في نظرنا سيكون له أثر مفيد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للبلدان النامية .

٢٨٩ - إن أحد المجالات التي تثير عدم الرضا بالنسبة للعديد من البلدان النامية منذ فترة من الزمن ، هو التجارة الدولية . إن البلدان النامية ، مثل بلدي فيجي ، تنظر إلى التجارة على أنها الأداة المحركة للنمو . إنها حيوية بالنسبة لاقتصادياتنا ولا سيما بالنسبة لتلك البلدان التي يقوم اقتصادها على عدد محدود من السلع الأولية . إن اقتصادياتنا في المحيط الهادىء صغيرة وتعتمد فيها أساساً على عدد قليل من السلع . وما زلنا نطور بدائل صالحة يمكن الإعتماد عليها .

٢٩٠ - و يستلزم انفتاح اقتصاد فيجي مراقبة دقيقة للوضع الدولي . إن الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي لا تزال تقيد اقتصادنا . إن التضخم الذي يتضاعف ، والبطالة والعبء المتزايد لخدمة الدين ، وتزايد الاجراءات الحمائية في التجارة الدولية ، وعدم الثقة الناجم عن التقلبات في النظام النقدي الدولي ، كل ذلك ما زال يعرقل جهودنا الانمائية .

٢٩١ - إن فيجي قد عانت أيضاً من آثار الركود الدولي ، ونحن مع بلدان عديدة من بلدان العالم الثالث ، نعتمد اعتماداً كبيراً على تصدير سلعتين أساسيتين هما في حالتنا السكر وجوز الهند المجفف . إن أية تقلبات للأسعار في الأسواق العالمية للسلع ، لها آثار خطيرة على اقتصادياتنا . ولقد أصيب مؤخراً دخلنا من السياحة أيضاً من جراء الركود في البلدان التي يأتي منها السواح . ولما كنا ندرك تماماً أن اعتمادنا الكبير على سلعتين أساسيتين يجعل اقتصادنا أكثر حساسية بالنسبة للعوامل الخارجية ، فقد بذلنا الجهود خلال العقد الماضي للتحول إلى مجالات تخلق العمالة أو توفر النقد الأجنبي مثل القطاع الزراعي ، ومصايد الأسماك وصناعة الغابات ، ولكن توقعاتنا العاجلة لعام ١٩٨١ لا تبدو براقة .

٢٩٢ - إن التجارة الدولية حيوية بالنسبة لاقتصادنا ، وفي هذا السياق ، فإن أفضل شكل للمساعدة التي تستطيع البلدان إسداءها إلينا هو أن توفر لنا حرية الوصول إلى أسواق مضمونة ، ليس فقط لتصدير منتجاتنا الأساسية ، بل أيضاً لتصدير سلعنا المصنعة ، بأسعار عادلة ومجزية . إن التصدير إلى بعض البلدان الجزرية النامية قد فاق الواردات بصورة كبيرة . إننا نريد تضييق فجوة عدم التوازن الحالي في التجارة عن طريق شكل من أشكال المعاملة بالمثل . إن السوق الداخلية لمنتجاتنا صغير ، وأسواقنا فيما وراء البحار تبعد عنا كثيراً . وعلاوة على ذلك ، فإن صعوباتنا التجارية تزداد تعقيداً من جراء المشاكل الناجمة عن

Digitized by UNOG Library

موقعنا الجغرافي ، ووضعنا الجزري المنعزل ، وعلى ذلك ، فإن ازدياد إمكانية وصول منتجاتنا إلى الأسواق فيما وراء البحار وبأسعار مجزية ، هو من الأمور الهامة بالنسبة لنمو اقتصادنا . إن حربنا ضد الإجراءات الحمائية لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تبحث عن أسواق لصادراتها .

٢٩٣ - إن المؤتمر العالمي المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، الذي عقد في كاراكاس في أيار/ مايو ١٩٨١ يمثل إنجازاً هاماً في تعزيز الإعتماد الجماعي على الذات ، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٢٩٤ - إن التجارة والتعاون الاقتصادي في المجال الاقليمي لهما أهمية متزايدة بالنسبة لنا . إن اجتماعات المحفل الثاني عشر لجنوب المحيط الهادىء ، التي عقدت في فانواتو في آب/ أغسطس ١٩٨١ ، قد ساعدت شركاءنا في جنوب المحيط الهادىء في حل الكثير من القضايا الاقليمية للتجارة ، وعملت على التعاون فيما بينهم . وأنه لما يشجعنا أن نلاحظ أن بعض الجهود الحقيقية قد بذلت نحو التجارة الاقليمية بين بلدان جنوب المحيط الهادىء .

٢٩٥ - إن اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي الاقليمي في جنوب المحيط الهادىء التي عقدت مؤخراً هي بداية هامة بالنسبة لنا في علاقاتنا التجارية مع نيوزيلندا واستراليا . إننا نرحب كل الترحيب بالتيسير الذي وفرته هذه الاتفاقية من خلال التعاون مع هاتين الدولتين ونقدره خالص التقدير .

٢٩٦ - إننا نلاحظ أيضاً بتقدير صادق أنه بمقتضى اتفاقية لومي[٨] فإن دول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادىء ، لديها مجموعة كبيرة من السلع تتمتع بالاعفاء الجمركي ، والوصول بلا قيد إلى أسواق بلدان الاتحاد الأوروبي على أساس لا يتطلب المعاملة بالمثل . إن اتفاقية لومي تتضمن أيضاً ترتيبات لمساعدة بلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادىء في الاستثمار وتشجيع التجارة ، وأيضاً في حالات الكوارث الطبيعية . والحقيقة أن اتفاقية لومي الثانية[٩] تمثل خطوة هامة إلى الأمام نحو روابط أوثق في مجالات التجارة والتعاون بين البلدان الجزرية النامية . وهناك جانب مهم من جانب اتفاقية لومي وهو وجود حوار مستمر يقوم عن طريق التفاوض بين شركاء متساوين على أساس المصالح والمزايا المتبادلة .

٢٩٧ - ويتحتم على جميع الدول ، كبيرها وصغيرها ، مواجهة الصعوبات المالية المترتبة على أزمة الطاقة خلال السبعينات ، وكذلك العجز المتزايد المترتب على المعاملات التجارية نتيجة لتصاعد أسعار النفط . إن هذه الأحداث قد ألقت المزيد من الضوء على الحاجة إلى تدابير المحافظة على الطاقة والبحث عن مصادر جديدة ومتجددة لها ، إن حكومتي يسرها أن تلاحظ اتفاق الآراء الذي تم التوصل إليه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذي عقد في نيروبي في آب/ أغسطس ١٩٨١ بشأن برنامج العمل[١٠] الذي وضع لتحقيق انتقال سريع ونشط ومنتظم من الاقتصاد الدولي الراهن القائم أساساً على العناصر الهيدروكربونية إلى اقتصاد قائم على مصادر جديدة ومتجددة للطاقة . إن وفدي يأمل في أن المبادىء الواردة في برنامج عمل نيروبي سوف تترجم إلى حقيقة واقعة من خلال تعاون عالمي أصيل .

٢٩٨ - وعلى مسرح السياسة العالمية ، ظلت سلسلة من القضايا مطروحة على المجتمع الدولي لعدد من السنين . وفي الشرق الأوسط ما زال الحل المرضي يفلت من بين أيدينا . ونظراً لما لهذه المشكلة من آثار خطيرة على السلم والاستقرار ، واستمرار تأثيرها على الوضع الاقتصادي العالمي ، فمن المحتم بذل جميع الجهود نحو تحقيق تسوية عادلة وشاملة .

٢٩٩ - وفيما يتعلق بالمبادىء الأساسية التي ينبغي أن يسير على هديها البحث عن مثل هذه التسوية ، فإن موقف وفد بلادي يظل كالآتي : أولاً ، انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بما في ذلك قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ثانياً ، الحل المرضي للمشكلة الفلسطينية التي ما زالت هي لب نزاع الشرق الأوسط . ثالثاً : الاعتراف المباشر على أساس متبادل من قبل جميع الأطراف المعنية بالاهتمامات المشروعة لكل طرف منها ، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته ، والاعتراف بحق اسرائيل في البقاء كدولة وتوفير احتياجات أمنها وأخيراً تحقيق تسوية سياسية من خلال الحوار والتشاور بين الأطراف المعنية .

٣٠٠ - وبعد أن أعلنت موقفنا بإيجاز ، علينا أن نؤكد كذلك على ضرورة إنهاء تلك السياسات التي تضع العراقيل على طريق البحث عن حل شامل وعادل ودائم . وفي هذا الصدد ، نود أن نشاطر القلق الذي عبّر عنه في قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)

Digitized by UNOG Library

بشأن الهجمات الجوية الاسرائيلية مؤخراً على المفاعل النووي العراقي . كما أن وفد بلادي يرى أن سياسة اسرائيل ، التي تستهدف إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة وتعمل من جانب واحد لتغيير وضع مدينة القدس الدولية ، تشكل عوائق خطيرة لعملية السلام . وعلاوة على ذلك ، فإننا نعتقد أنه عن طريق توافر حسن النية لدى جميع الأطراف ، يمكن التوفيق بين مخاوف اسرائيل المتعلقة بأمنها ، وبين التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني . إن وفد بلادي يحدوه الأمل الصادق في ألا يضيع أي جهد من أجل البحث عن تسوية سلمية لهذه المشكلة التي طال أمدها والتي يعاني الكثيرون من جرائها .

٣٠١ - إن الوضع في لبنان ما زال موضوع قلق بسبب آثاره الخطيرة على السلم والأمن . إننا ندرك كذلك إن انتكاس عملية السلام في الشرق الأوسط سيفضي إلى مزيد من إراقة الدماء في لبنان وما يترتب عنه من عدم استقرار وفقدان مأساوي للأرواح والممتلكات . وليس هناك ما يدعو إلى ذلك لأن استقلال لبنان وسيادته وسلامة أراضيه يجب أن يحترم بالكامل .

٣٠٢ - لقد أرسلت إلى لبنان عام ١٩٧٨ قوة لحفظ السلام ، وكان المتوقع أنها ستساعد على إعادة الأمور إلى طبيعتها في المنطقة . ونظراً لالتزام فيجي بمبادىء الميثاق التي تستهدف السلم والأمن ، فقد اخترنا أن نساهم في هذا المجهود الدولي الهام الرامي إلى الحفاظ على السلم . إلا أننا نجد أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، كثيراً ما يحال دون تأديتها لوظيفتها بصورة كاملة ، بسبب الهجمات الإستفزازية التي تؤدي دون شك إلى عدم الاستقرار والقضاء الذي ليس له ما يبرره على الأرواح والممتلكات . وعلى أثر هذه السلسلة المؤسفة من الأحداث ، تم التوصل مؤخراً إلى وقف إطلاق النار في لبنان . ولكن الوضع القابل للاشتعال يؤكد حاجة الجميع إلى مواصلة ممارسة أقصى جهد ممكن لضبط النفس بحيث يمكن دعم ترتيبات وقف إطلاق النار .

٣٠٣ - ويزداد الشعور بأن قوات الأمم المتحدة المؤقتة لحفظ السلام في لبنان قد أثبتت أنها الوسيلة العملية لاحتواء هذا النزاع ، وإذا ما أعطيت هذه القوات الدعم اللازم فسيكون في استطاعتها أن تزيد من إسهامها في الأهداف السياسية والدبلوماسية العريضة لمنظمتنا ، وبالتالي فإن قدرتنا على المحافظة على استمرار خدمات قوات الأمم المتحدة المؤقتة لحفظ السلام في لبنان يجب أن تكون موقع تقييم متكرر من حيث العبء المالي الذي تفرضه وخاصة على دولة صغيرة نامية كبلادي . فالأمر الملح إذن ، هو الحفاظ على السداد المنتظم والتخفيض الحاد للمتأخرات المتراكمة من المبالغ المستحقة ، وهي تبلغ في حالة بلدي ملايين الدولارات . وعلاوة على ذلك فإن معدلات السداد القائمة ينبغي إعادة النظر فيها بحيث تبقى عادلة ومنصفة . ولما كانت المحافظة على السلم مسؤولية جماعية ، فإنه من المهم في نظرنا بالنسبة للجميع دفع الاشتراكات المحددة .

٣٠٤ - إن الموقف في أفغانستان ، الذي درسته الجمعية لأول مرة منذ عامين ، ما زال للأسف يشد انتباهنا . ففي العام الماضي ، اعتمدت الجمعية بأغلبية كبيرة القرار ٣٧/٣٥ الذي يدعو بإيجاز إلى انسحاب القوات الأجنبية والذي يتضمن العناصر الأساسية للحل السياسي ، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يتصدى إلى الموضوع المتعلق باللاجئين . وإذا لم تتحقق بعد أهداف هذا القرار ، إلا أننا على علم ببعض الجهود المبذولة نحو هذا الهدف . وفي هذا الصدد فإن وفد بلادي يرحب بصفة خاصة بمبادرة الأمين العام . إننا نثق في أن الظروف سوف تسمح باستمرار مثل هذه الجهود التي قصد من ورائها الوصول إلى تسوية تفاوضية للمسألة الأفغانية .

٣٠٥ - وفي كمبوتشيا أيضاً ، هناك محاولات تبذل لتقريب الأبعاد السياسية والانسانية لهذه المسألة . وفي أواخر تموز/ يوليه من هذا العام ، عقد مؤتمر دولي بشأن كمبوتشيا في الأمم المتحدة بناء على قرار الجمعية العامة ٦/٣٥ ، بهدف تشجيع تسوية سياسية شاملة للمشكلة . إن إعلان هذا المؤتمر[٣] الذي اعتمد باتفاق الآراء ، يحدد عناصر التسوية العادلة والدائمة التي يمكن أن تقوم على أساسها عملية التفاوض . ونحن نأمل في أن هذا القرار الهام سوف يعطي الدفعة اللازمة لتسوية مبكرة لهذه المشكلة . إن وفدي ما زال مقتنعاً بأن التسوية التفاوضية التي يمكن التوصل إليها من خلال مشاركة أطراف النزاع ، سوف تعزز السلم والاستقرار في المنطقة ، كما أنها ستساعد على تخفيف حالة اللاجئين المحزنة .

٣٠٦ - وفي آسيا أيضاً ، فإننا لا زلنا نؤيد أية مبادرات تهدف إلى إعادة توحيد كوريا بطريقة سلمية . وفي هذا الصدد ، فإننا على علم بالجهود الحديثة التي قامت بها كوريا الجنوبية .

٣٠٧ - وبالمثل في قبرص ، فإننا نحث على استمرار المحادثات بين الطائفتين ، تحت إشراف الأمين العام ونرجو أن تنبثق عن تلك المحادثات حلول إيجابية في القريب العاجل .

Digitized by UNOG Library

٣٠٨ ـ ولعل أحد الإنجازات الهامة البارزة للأمم المتحدة ، يكمن في مجال تصفية الاستعمار. فمنذ نشأتها ، عملت الأمم المتحدة على تيسير عملية الاستقلال للملايين ، مما تسبب في زيادة أعضاء المنظمة ثلاثة أمثال عضويتها الأولى . ومع ذلك فإن المجتمع الدولي ما زال يبدو قاصراً عن تحقيق الهدف المرجو لعالمية المنظمة وذلك طالما بقي الاستعمار.

٣٠٩ ـ ولأن عملية تصفية الاستعمار لم تكتمل في منطقتنا ، فإن هذا الأمر قد نوقش مؤخراً في اجتماع دول محفل جنوب المحيط الهادىء الذي عقد في جمهورية فانواتو. وفي هذا الاجتماع أعاد المحفل التأكيد على أن مبدأ تقرير المصير والاستقلال ، يجب أن ينطبق على جميع الأراضي التي ما زالت تحت التبعية في جزر المحيط الهادىء .

٣١٠ ـ إن وفد بلادي يلتزم تماماً بهذا القرار الهام حيث أنه يتطابق مع مبادىء تصفية الاستعمار الواردة في الميثاق ، وفي إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ . وفي سعينا إلى أهدافنا المشتركة ، سوف نواصل الإهتداء بأسلوب المحيط الهادىء ، وهو نهج يستهدف إيجاد حلول لمسائل صعبة من خلال عملية حوارية وتشاورية . ولا زالت أعز آمالنا أن يحترم هذا النهج كلية فنتمكن بذلك من الإسهام في إنهاء الفصل المحزن للاستعمار حيثما وجد .

٣١١ ـ إننا ما زلنا ننظر إلى الحالات المتبقية من الاستعمار في هذا السياق ذاته . وفي حالة ناميبيا على سبيل المثال ، لا يزال موقفنا كما عبرنا عنه خلال الدورة الاستثنائية الطارئة الثامنة [**الجلسة ٥**] التي عقدت حديثاً . وباختصار فإن وفد بلادي يكرر تأييده لحل مقبول دولياً على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وإننا نقدر تماماً الجهود المستمرة التي تبذل في هذا السبيل بما في ذلك جهود فريق الاتصال الغربي . إلا أنه في سبيل التحقيق السريع والكامل لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) فإنه من المحتم أن تقلع جنوب افريقيا عن سياساتها العسكرية المشؤومة في ناميبيا وخارجها .

٣١٢ ـ إن انتهاكات حقوق الانسان لا تزال تشكل عاملاً لعدم الاستقرار في عالم اليوم . إن الأوضاع الخاصة بحقوق الانسان لم تتحسن ، ولكنها تزداد تدهوراً في أجزاء عديدة من العالم .

٣١٣ ـ إن أوجه الظلم التي أوجدتها الأشكال العديدة من انتهاكات حقوق الانسان ولا سيما قمع التطلعات المشروعة للشعوب ، تشكل تهديداً كبيراً للسلم والأمن الدولي . إن شعوباً من ذات الأصل العرقي والعقيدة الدينية أو الاعتقاد السياسي تذهب ضحية الاضطهاد بل أن أمماً بأسرها تجرد من حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير وتجبر على العيش تحت نير الاستعمار والسيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي .

٣١٤ ـ ولا تزال مسألة الفصل العنصري في جنوب افريقيا موضوع قلق وأولوية من قبل المجتمع الدولي . وقد رفضت الأمم المتحدة على مدى تاريخها العنصرية والتمييز العنصري في جميع أشكاله ومظاهره . ولشدة الأسف ، فإننا نجد أن عدة تطرفات ، بما فيها أعمال القمع مستمرة في ظل نظام الفصل العنصري البغيض . وعلاوة على ذلك فإن هؤلاء الذين يحاولون معارضة النظام اللا إنساني تنكر عليهم بانتظام أكثر حقوقهم الانسانية أساساً . إن وفد بلادي يؤيد بشدة النداءات المتكررة من أجل الاقلاع عن نظام الفصل العنصري في سبيل حكم أصيل للأغلبية . ولنا أمل وطيد في أن جنوب افريقيا سوف تلتزم عن قريب جانب الحكمة في هذا الطريق . ولما كنا بلداً متعدد الأجناس ، فإننا نعتقد بحزم أن الجميع يستطيعون الاشتراك في الحياة الوطنية لبلد ما على أساس المساواة التامة والحرية والكرامة الانسانية .

٣١٥ ـ ورغم التقدم المستمر المحرز في منظومة الأمم المتحدة نحو صياغة المعايير الدولية الملائمة والجهود التي تبذلها الهيئة الدولية لضمان الالتزام بها أو مراعاتها ، فإن وفد بلادي قد لاحظ بقلق أن المناقشات التي تدور في الأمم المتحدة بشأن حقوق الانسان ، دعت إليها في معظم الأحيان السياسات الدولية أكثر مما دعت إليها الاهتمامات الانسانية المجردة من الأنانية . ونحن نرى أنه إذا لم تفلح الأمم المتحدة في الحيلولة دون انتهاكات حقوق الانسان ، فإن تدهور الوضع العالمي سوف يستمر و يتواصل .

٣١٦ ـ وفي الختام ، أود أن أعود إلى النقطة التي بدأت بها بياني ، وهي أنه في جهودنا الرامية إلى حل القضايا الدولية الكبرى التي تواجه هذا المجتمع من الأمم ، فإن الحاجة أكثر إلحاحاً الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، إلى روح أفضل من التعاون والتسامح وإلى مقدار أكبر من الاحساس بإحتياجات وحقوق الغير. ونحن نعتقد أنه من خلال الجهود الدائبة والمتواصلة نحو هذا الهدف من قبل جميع الدول ، فإننا سوف

Digitized by UNOG Library

نزداد اقتراباً مما نصت عليه الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ لصالح مستقبلنا ، فيما يتعلق بخلق نظام عالمي جديد قائم على القانون والسلم والعدل واحترام حقوق الانسان الأساسية .

٣١٧ - **الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : لقد طلب ممثل اليابان الكلمة لممارسة حقه في الرد .

٣١٨ - **السيد نيسيبوري** (اليابان) **(ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : لقد ذكر السيد دوجرسورن وزير خارجية جمهورية منغوليا الشعبية في كلمته صباح اليوم ما يلي : ''إن اشتراك اليابان المضطرد في المشاركة العسكرية السياسية مع الولايات المتحدة والصين يؤثر تأثيراً سيئاً على الوضع الدولي .'' **[الجلسة ١٧ ، الفقرة ٧٥ .]**

٣١٩ - ورداً على هذا البيان ، أود أن أؤكد السياسة الخارجية الأساسية لحكومة بلادي ، كما أوضحها السيد سونودا وزير خارجيتنا في الجمعية العامة في ٢٢ أيلول/ سبتمبر . لقد قال :

''وبناء على موقفنا الرئيسي في السعي وراء السلم ، ورفض أن تصبح اليابان قوة عسكرية ، فإن سياسة بلادي الدائمة في علاقاتها الخارجية هي أن تسهم في بناء السلم والرخاء العالميين ؛ وإننا نصر على العمل بنشاط من أجل السلم والرخاء العالميين ، وخاصة في هذا الوقت الذي يتسم بعدم الاستقرار في العالم . ولهذا الغرض فإننا سندعم علاقات الصداقة والتعاون مع جميع دول العالم .'' **[الجلسة ٨ ، الفقرة ١٤٨ .]**

٣٢٠ - ولذلك ، فإنني أريد أن أعلن بوضوح أن البيان الذي أدلى به وزير خارجية منغوليا هذا الصباح هو بيان لا أساس له من الصحة ، وآمل أن تفهم سياستنا الخارجية على النحو الصحيح .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥

الملاحظات

(١) أنظر **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.82.I.8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٢) أنظر : A/S-11/14 ، المرفقان الأول والثاني .

(٣) أنظر : **تقرير المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.I.20) ، المرفق الأول .

(٤) أنظر A/C.1/1019 .

(٥) أنظر A/34/454 ، المرفق .

(٦) للاطلاع على نص المقابلة الاذاعية التي عرض فيها التصريح مذاعاً من هيئة إذاعة الرياض في ٧ آب/ أغسطس ١٩٨١ ، أنظر Foreign Broadcast Information Service, **Daily Report**, FBIS-MEA-81-153 ، ١٠ آب/ أغسطس ١٩٨١ ، المجلد الخامس ، رقم ١٥٣ .

(٧) A/CONF.107/8 .

(٨) اتفاقية بشأن التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادىء ، وقعت في لومي في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٧٥ . وللاطلاع على النص ، انظر A/AC.176/7 .

(٩) وقعت في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩ . وللاطلاع على النص ، انظر **The Courier**, ACP-EEC ، رقم ٥٨ ، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ .

(١٠) انظر : **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.81.I.24) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

Digitized by UNOG Library